PROVISIONAL

S/PV.2743
7 April 1987

ARABIC

# الأمم المتحدة

# مجلس الأمن

LIBRARY

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والاربعين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٣٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد تسفيتكوف | (بلغاريا) |
| الاعضاء : | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | السيد تيمربايف |
| | الارجنتين | السيد ديلبيتش |
| | المانيا (جمهورية - الاتحادية) | السيد لاوتنشلاغر |
| | الامارات العربية المتحدة | السيد الشعالي |
| | ايطاليا | السيد بوتشي |
| | زامبيا | السيد زوزي |
| | الصين | السيد لي ليوي |
| | غانا | السيد غبيهو |
| | فرنسا | السيد بلانك |
| | فنزويلا | السيد بابون غارسيا |
| | الكونغو | السيد بالي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السيد بيرتش |
| | الولايات المتحدة الامريكية | الآنسة بيرن |
| | اليابان | السيد كيكوتشي |

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لغابون لدى الامم المتحدة (S/18765)

رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة (A/18769)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي أفغانستان ، وأنغولا ، وباكستان ، وبربادوس ، وبنغلاديش ، وبوركينا فاصو ، وبيرو ، وتركيا ، وتوغو ، وتونس ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وزمبابوي ، وسري لانكا ، والسنغال ، والسودان ، وغابون ، وفييت نام ، وقطر ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، وموزامبيق ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، والهند ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد دوست (أفغانستان) ، والسيد دي فيغوريدو (أنغولا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيدة نيتا بارو (بربادوس) ، والسيد محيي الدين (بنغلاديش) ، والسيد أوبيدراوغو (بوركينا فاصو) ، والسيد الزامورا (بيرو) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد كواسي (توغو) ، والسيد مستيري (تونس) ، والسيد برنيت (جامايكا) ، والسيد جودي (الجزائر) ، والسيد أودوفينكن (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد مانلي (جنوب افريقيا ، والسيد مودينغي (زمبابوي) ، والسيد ويجيوردانى (سري لانكا) ، والسيد ساري (السنغال) ، والسيد عبدون (السودان) ، والسيد بيفوت

(غابون) ، والسيد بوي شوان نات (فييت نام) ، والسيد الكواري (قطر) ، والسيد لابيرج(كندا) ، والسيد أوراماس أوليفا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد بدوي (مصر) ، والسيد بنونه (المغرب) ، والسيد مويا بالنسيا (المكسيك) ، والسيد سانتوس (موزامبيق) ، والسيد غاربا (نيجيريا) ، والانسة استورغا غاديا (نيكاراغوا) ، والسيد داسغوبتا (الهند) ، والسيد بييتش (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٢٧٤٠ أدعو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد زوزي (زامبيا) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وأعضاء وفد المجلس المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا لما قرره المجلس في الجلسة ٢٧٤٠ أدعو السيد غوريراب إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد غوريراب المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بانني تلقيت رسالة من ممثل غيانا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد اينسانالي (غيانا) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستانف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/18785 ، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الارجنتين والامارات العربية المتحدة وزامبيا وغانا والكونغو .

المتكلم الاول هو ممثل كندا . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد لابيرج (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن تهانينا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن عن شهر نيسان/ابريل . ونحن على ثقة بأن مهارتكم الدبلوماسية وحكمتكم ستمكنانكم من الاضطلاع بمسؤولياتكم بنجاح كبير في الاسابيع المقبلة . أود أيضا باسم كندا أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم ، الممثل الدائم للارجنتين ، الذي أدار مداولات المجلس خلال شهر آذار/مارس بمهارة كبيرة . وتود كندا أيضا أن تهنئ البلدان التي اضطلعت بمسؤولياتها بوصفها أعضاء في مجلس الامن منذ آخر مرة أدلينا فيها ببيان أمام هذا المحفل في عام ١٩٨٥ ، وأن نتقدم بالشكر إلى الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم لما قاموا به من خدمات لمصلحة السلم والامن الدوليين .

ان كندا كما يعرف أعضاء هذه الهيئة ، تختار بعناية المناسبات التي يشارك فيها ممثلوها في مداولات هذا المجلس - رغم أننا لسنا أعضاء فيه . وتؤمن كندا ايمانا راسخا بأنه يتعين على مجلس الامن ، من أجل أن يتمكن من العمل بشكل حاسم وفعال وسريع عندما تفرض عليه الظروف ذلك ، أن يبذل كل جهد لتركيز مداولاته ومن اجل أن يتفادى ، أولا وقبل كل شيء ، امكانية أن يتحول إلى جمعية عامة في غير موعدها .

بعد أن قلت ذلك هناك أمور لا تنطبق عليها هذه التحفظات التي أعربت عنها توا ، لاسباب تتعلق بالمسؤوليات الوطنية أو الدولية ، فالظروف تحتم الالقاء ببيانات في هذا المحفل . وان كندا ممتنة لكم ، سيدي الرئيس ، ولهذا المجلس لاتاحة الفرصة للمشاركة في مداولات اليوم . وكندا ، كما يعرف الجميع ، عضو في فريق الاتصال الغربي الذي أنشئ بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أصدره المجلس . وان مشولنا هنا في هذه المناسبة يستكمل على نحو ما الدائرة ، اذ أن الاعضاء الاربعة الآخرين في هذا الفريق حاضرون معنا اليوم حول هذه الطاولة لاول مرة منذ ١٩٧٨ .

وأستطيع أن أشير إلى هذه الحقيقة التاريخية بقدر من الحزن ، بل وبشعور من الاحباط والغضب . اذ أن تلك الحقيقة توضح خيبة أمل كندا لان مسألة ناميبيا لا تزال

مطروحة علينا بعد ثماني سنوات طويلة من اتخاذ المجلس للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . لقد أعربنا مرارا وتكرارا على اعتراضنا القاطع والواضح على كل الجهود الرامية إلى تجاوز الاساس الوحيد المقبول دوليا للتسوية الناميبية . ورغم ذلك ، فان أهم حقيقة هي أن جنوب افريقيا قد تحدت المجتمع الدولي بقعودها عن التحرك فيما يتعلق بناميبيا وازدرائها لمبادئ تقوم عليها الامم المتحدة . وان الكمنولث ، من جانبه ، وكندا عضو فيه ، قد أوضح بجلاء أنه لايستطيع أن يتجاهل التحدي - بل الاهانة - التي توجهها الينا جنوب افريقيا باستمرارها في رفض القضاء على الفصل العنصري وانهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا وأعمال العدوان المتكررة التي ترتكبها ضد جيرانها .

لقد استمرت كندا ، جنبا إلى جنب مع أعضاء آخرين في الكمنولث ، ولاسيما أولئك الذين يقعون على خط المواجهة ، في الضغط على جنوب افريقيا للتخلي عن الفصل العنصري وانهاء ممارساتها غير المشروعة . وقد اتخذنا اجراءات قوية ومحددة من أجل أن نوضح أن تعنت بريتوريا سوف يكون فادح الثمن . وقد ذكرنا بوضوح أنه ما لم تقم جنوب افريقيا ببذل جهد حقيقي لانهاء الفصل العنصري بجميع أشكاله ، سوف تتخذ المزيد من التدابير . وتهدف كندا إلى اقناع حكومة جنوب افريقيا بأنه مما يخدم مصالحها أن تقوم باجراء هذه التغييرات اللازمة الآن ، قبل أن يفوت الاوان .

ومن المؤسف أن نخلص إلى نتيجة مؤداها أنه بعد سبع سنوات من المفاوضات التي تستهدف تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لم يتم احراز أي تقدم . وفي الواقع ، عندما تكلمنا في المجلس آخر مرة منذ ما يقرب من ١٨ شهرا ، فان المسألة الوحيدة التي كانت معلقة رسميا في ذلك الحين كانت تحديد موعد لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولكن لسوء الحظ ، كما يوضح الامين العام بجلاء في تقريره الممتاز منذ عدة أيام ، عندما حددت جنوب افريقيا تاريخا بعد ذلك ، كان ذلك التاريخ مشروطا مرة أخرى بعناصر دخيلة وغير ذات صلة . وهذه التكتيكات التسويفية مرفوضة تماما

وغرضها الحقيقي مفضوح ، ألا وهو ادامة سيطرة بريتوريا على ناميبيا . واننا نشاطر الامين العام أسفه لان الاحداث لم تتطور بالشكل الذي كنا نرغب فيه ، رغم كل جهوده التي بذلها لضمان ازالة العقبات المتبقية التي تعوق استقلال ناميبيا .

وتدعي جنوب افريقيا طيلة عدة سنوات أن الامم المتحدة تتبع تكتيكات وأساليب عقيمة تتسم بطابع المواجهة في العمل من أجل الاستقلال الناميبي . والامر على العكس من ذلك تماما : فجنوب افريقيا لم تقتصر على اعاقة التقدم ولكنها استمرت في زيادة تفاقم الحالة . وان الهجمات العسكرية التي لم يكن لها مبرر على الجيران تتسم بطابع المواجهة . وان أساليب التسويف التي لا تنتهي وانشاء ما يسمى بالحكومة المؤقتة تستهدف احباط ارادة غالبية الشعب الناميبي وهي التي تبين بحق السياسات العقيمة والعداثية .

ويجب علينا بصورة جماعية أن نوضح لجنوب افريقيا أن قيامها بتلك الاجراءات يؤكد مرة أخرى ازدراءها للأمم المتحدة والرأي العالمي ، ولا يمكن مقابلته إلا بإدانة من المجتمع الدولي وعزمه الراسخ على عدم السماح لها بالتمادي في ذلك دون رادع .

أما اذا ما اختارت جنوب افريقيا من خلال منطق معوج ، ان تشير الى التدخل الاجنبي باعتباره العقبة الرئيسية التي تعترض طريق التغير السلمي في الجنوب الافريقي ، فما علينا إلا ان نذكر حكومة بريتوريا بأن المثال الرئيسي على التدخل الاجنبي في ذلك الجزء من العالم هو احتلالها غير الشرعي لناميبيا الذي طال أمده أكثر كثيرا مما ينبغي .

ان ناميبيا ستكون جزءا هاما من المستقبل ، وينبغي أن يمثل استقلالا الذي طال انتظاره الدليل الملموس على التغير السلمي في الجنوب الافريقي . ومع كل ما حدث عبر السنوات السبع الماضية ، فإن كندا ما زالت مقتنعة بأن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يوفر الاطار السليم الوحيد لتحقيق استقلال ناميبيا . وما زلنا نعتقد أن فريق الاتصال سيكون له دور هام في تنفيذ تلك الخطة ، وبالتالي فإننا نود أن نظل جزءا من ذلك الفريق . غير أننا لا نستطيع إخفاء خيبة أملنا إزاء عدم إحراز أي تقدم . ولكن أسفنا هذا ليس هو ما يريده الذين طال انتظارهم لحقوق الانسان الاساسية والحقوق السياسية التي لم يحصلوا عليها . ان شعب ناميبيا يحق له ، أكثر من أي منا ، أن يشعر بالاحباط بعد مرور هذا الوقت الطويل منذ التوصل الى اتفاق بشأن خطة الامم المتحدة في عام ١٩٧٨ ، لانه ما زال يواجه القمع والتخويف على يد جنوب افريقيا ، مع كل يوم يمر .

في ظل هذه الظروف ، ما الذي نستطيع القيام به ؟ ليس علينا ان نقدم الى هذا المجلس استراتيجية جديدة . إلا أن كندا من جانبها ستستمر في الضغط على جنوب افريقيا حتى تحدث تغييرا حقيقيا في مجتمعها ، وتتعاون في عملية تحقيق الاستقلال الكامل والمشروع لناميبيا ، وتوقف ممارساتها العدوانية التي لا مبرر لها ضد جيرانها .

وفي هذا السياق أذكّر بانه في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ أعلن رئيس وزراء كندا ، الرايت اونرابل براين ملروني أمام الجمعية العامة ما يلي :

"... اذا لم تطرأ تغيرات أساسية في جنوب افريقيا ، سنكون على استعداد لفرض جزاءات شاملة على ذلك البلد وعلى نظامه القائم على القمع . وما لم يحرز تقدم في إزالة الفصل العنصري ، قد تقطع كندا بالكامل علاقاتها بجنوب افريقيا" .

وقد أكد رئيس الوزراء على ذلك الالتزام من جديد لدول خط المواجهة خلال زيارته للجنوب الافريقي منذ أسابيع قليلة ، عندما شاهد بنفسه التهديد الذي تتعرض له الاقتصادات الهشة نتيجة للعنف المتأصل في الفصل العنصري . كما ناقش مع زعماء زامبيا وزمبابوي وبوتسوانا المشاكل المحددة التي تواجهها تلك البلدان مع جنوب افريقيا على خط المواجهة . وتعهد رئيس وزرائنا ببذل كل جهد لمساعدة دول المنطقة في أن تؤمن لنفسها مستقبلا سلميا مزدهرا ؛ وأعلن عزمه على زيادة المعونة المقدمة الى دول خط المواجهة التي تواجه مشاكل خطيرة في المنطقة . وفضلا عن ذلك أعلن عن برنامج لتقديم المساعدة الانسانية لموزامبيق .

وهدفنا الرئيسي من ذلك كله ، حث حكومة جنوب افريقيا على رؤية الواقع . فليس في نيتنا تحطيم اقتصاد جنوب افريقيا . ودون الافراط في تبسيط المسائل المنطوية على الجزاءات ، أقول أن من يحبذون تلك الجزاءات على حق عندما يشيرون اليها باعتبارها دليلا ملموسا يقدم لحكومة جنوب افريقيا لاقناعها بأن العالم يرى أن نظام الفصل العنصري التي تتبعه نظام مشين . وهذه الجزاءات تقول لضحايا الفصل العنصري أن هناك بلدانا على استعداد للعمل . ويحدونا وطيد الامل أن يؤدي الضغط المستمر المتضافر على جنوب افريقيا الى اقناعها بانها لا تستطيع الاستمرار في تجاهل الحقائق .

والآن ، ترى كندا أن هذا المجلس يتعين عليه توجيه رسالة واضحة لا لبس فيها

الى حكومة جنوب افريقيا مفادها أن صبر المجتمع الدولي قد نفذ تماما ، وأن عليها اتخاذ خطوات فورية لإنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا وتمكين شعب ذلك الاقليم التعس من ممارسة حقه الاساسي في تقرير المصير والاستقلال بمساعدة الامم المتحدة ، ودون أية شروط مسبقة أو مزيد من التعويقات .

ولابد من تبصير جنوب افريقيا بمغبة أي تعطيل من جانبها . فلنأمل ألا ينقضي عام آخر قبل ان تضع ناميبيا قدميها على طريق الاستقلال المنصوص عليه في خطة الامم المتحدة كما ترد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كندا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بلانك (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، منذ بداية هذا الشهر تعرفنا على مدى ما تتمتعون به من اقتدار وتمكن وهيبة ؛ وشاهدنا الطريقة المثلى التي تمثلون بها بلدكم بلغاريا . وانني لعلى يقين من أنه تحت رئاستكم سيتمكن هذا المجلس من مواصلة أعماله في ظل أفضل مناخ ممكن ، وأن النتائج ستكون مثمرة .

وأود ان أغتنم هذه الفرصة لاعرب مرة أخرى للسيد ديلبيتش ممثل الارجنتين عن مشاعر الامتنان العميق التي سرني الاعراب عنها من قبل هنا ، وأن أثني على المهارة العظيمة التي أبداها لدى رئاسته للمجلس .

هذه المناقشة الجديدة التي يخصصها مجلس الامن للحالة في ناميبيا تقدم الدليل على القلق المتزايد إزاء الطريق المسدود الذي تردت فيه هذه المسألة منذ سنوات عديدة .

ان تأخير حصول ناميبيا على الاستقلال أصبح يشكل مصدر قلق عميق لحكومتي . فمازال الشعب الناميبي الذي لا يفوت وفد بلادي ان يعرب له عن تعاطفه واعجابه ، محروما من حقوقه ، وما زال يتعرض لعواقب وخيمة من جراء موقف مفروض عليه بالقوة ، دون أن يتمكن من تقرير مصيره بنفسه .

إن الاحداث التي جرت مؤخرا في ناميبيا وفي المنطقة ، والتي اتسمت بصفة خاصة بسلسلة من المواجهات المسلحة ، تقدم الدليل مرة أخرى على الاخطار التي يتعرض لهـــا الاستقرار الاقليمي من جراء استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا .

وما من أحد في هذه القاعة يجهل الدور النشط الذي تضطلع به فرنسا في اطـــار الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي التماسا لحل المشكلة الناميبية . وتود حكومتـــي أن تؤكد من جديد وبقوة على التزامها الصارم بالقراريـــن ٣٨٥ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادرين عن مجلس الامن . هذان القراران يحددان خطة الامم المتحدة ، وما زالا يشكـــلان الاساس الوحيد المقبول للتسوية النهائية للمشكلة الناميبية .

لقد دلّلت فرنسا في مرات عديدة على التزامها بالتنفيذ العاجل وغير المشروط لهذه القرارات ، ومن هذا المنطلق نددت الحكومة الفرنسية في حزيران/يونيه ١٩٨٥ بإقامة سلطات جنوب افريقيا لحكومة مؤقتة في ناميبيا . وتعتبر فرنسا نتيجة هذا القرار باطلة ولاغية ، لانه قرار يتعارض مع خطة الامم المتحدة للتسوية .

وبالمثل ، اضطلعت فرنسا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ بدور نشط في صياغة قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، بغية المشاركة مرة أخرى في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية لهذه المسألة . وبتصويت فرنسا لصالح هذا القرار كانت تود أيضا أن تدلل على التزامها بالتدابير التي من شانها أن تجبر حكومة جنوب افريقيا على أن تفي بالتزاماتها وأن توافق على تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

وأكرر أن فرنسا تؤيد التنفيذ الفوري لخطة الامم المتحدة . إن المشاكل الفنية التي تقف في وجه تنفيذ الخطة قد حُسمت عن طريق المفاوضات الشاقة التي شاركت فيها بلادي بوصفها عضوا في فريق الاتصال . وقد أزيلت العقبة الاخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، عندما أعلنت جنوب افريقيا عن اختيارها لنظام لإجراء الانتخابات التي طالب بها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولكن مع أن جميع المسائل المعلقة قد حسمت ، لا تزال الحالة الراهنة أمام طريق مسدود بسبب الربط الذي أقامته جنوب افريقيا بين انسحاب القوات الكوبية الموجودة في أنغولا وتنفيذ خطة التسوية . إن هذا الربط لا صلة له بالموضوع ، وقد أيدت فرنسا قرارات مجلس الامن التي ترفضه . وكما يعرف الاعضاء ، كان هذا هو السبب الذي دعا بلدي إلى تعليق مشاركته في فريق الاتصال الذي لم تتضمن ولايته هذه المسألة التي كانت دخيلة على تنفيذ خطة الامم المتحدة . إن الامين العام الذي يشيد وفد بلادي بجهوده الرامية إلى استكمال عملية الامم المتحدة قد حدد على نحو صائب المشكلة في تقريره الإضافي حتى ذكر ما يلي :

"فوجود القوات الكوبية في أنغولا مسألة منفصلة ، ستتناولها الجهات المعنية بالامر مباشرة التي تتصرف في حدود اختصاصها السيادي" .(S/18767 ، الفقرة ٣٢)

لقد قدمت اقتراحات لفتح هذا الطريق المسدود . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يغتنم الفرصة التي توفرها هذه المناقشة ليناشد من جديد حكومة جنوب افريقيا . إن عنادها الذي يؤخر استقلال ناميبيا يزيد من صعوبة إيجاد حل للمشاكل الداخلية القائمة في جنوب افريقيا . ويتعين عليها الآن أن توافق بحق في نهاية المطاف على أن تذعن لالتزاماتها الدولية وأن تتخذ الخطوات الضرورية اللازمة لإزاحة العقبة التي تقف في وجه مسألة ناميبيا .

وفرنسا من جانبها لا تزال مهتمة اهتماما كبيرا بهذه المسألة . لقد أظهرت الحكومة الفرنسية عزمها باتخاذ تدابير إزاء جنوب افريقيا بما في ذلك التدابير التي تتمشى مع ما يرد في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) . وستواصل ممارسة الضغط على جنوب افريقيا باتخاذ الإجراءات اللازمة . وأخيرا ، تظل فرنسا على أهبة الاستعداد لتساعد في الوقت المناسب على إكمال العملية المفضية إلى تحقيق استقلال ناميبيا المعترف به دوليا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ .

السيد ديلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أتمنى لكم النجاح في عملكم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر . إننا نعرف تماما ما تتميزون به من مهارة دبلوماسية وتفان ، ونحن على يقين من أنكم ستوجهون عملنا إلى نهاية ناجعة . وأؤكد لكم أن بإمكانكم أن تعتمدوا على التعاون التام لوفد الارجنتين .

أود أيضا أن أنتهز هذه المناسبة لاشكر جميع الممثلين على ما أبدوه من تعاون أثناء الشهر الماضي ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهوها إليَّ فيما يتصل بفترة رئاستي للمجلس في شهر آذار/مارس .

يجتمع مجلس الأمن لينظر في مسألة ناميبيا ، لأنه برغم الوقت الذي مضى منذ اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لم نتمكن من تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا المكرسة في هذا القرار .

لقد اضطلعت الامم المتحدة بالمسؤولية القانونية عن إقليم ناميبيا وأنشأت مجلس الامم المتحدة لناميبيا ليعمل بوصفه السلطة الإدارية القانونية التابعة لها في الإقليم إلى حين نيله الاستقلال . وقد وضع مجلس الامن خطة لاستقلال ناميبيا عن طريق قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا تزال هذه الخطة هي الاساس الوحيد المتفق عليه دوليا لإيجاد الحل السلمي للمسالة الناميبية .

إن جنوب افريقيا التي تواصل احتلالها غير الشرعي لإقليم ناميبيا تدّعي أنها مستعدة للتعاون في تنفيذ الخطة . ولكن الحقائق - مثل إقامة حكومة مؤقتة في ويندهوك ، وهي الحكومة التي اعتبرها القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، غير شرعية ولاغية وباطلة - تثبت نقيض ذلك .

لقد حُسمت جميع الشروط ذات الصلة بالموضوع لتنفيذ خطة الامم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، عندما توصلت الاطراف المعنية إلى اتفاق بشأن نظام التمثيل النسبي في انتخابات ناميبيا ، كما يوضح الامين العام في تقريره الإضافي (S/18767) المتعلق بتنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . ويذكّرنا الامين العام أيضا باقتراحه المتمثل في أن تحدد حكومة جنوب افريقيا موعدا مبكرا لوقف إطلاق النار وتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ويقول لنا ، في هذا الصدد ، إن رد جنوب افريقيا ، بسبب الشروط التي ينص عليها ، لا يشكل اساسا سليما لتنفيذ الخطة . إن رد النظام العنصري على هذا الاقتراح يمرُّ على فرض شروط مسبقة دخيلة وغير مقبولة على خطة الامم المتحدة ، كما نص على ذلك مجلس الامن في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) وأكد عليه في القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) .

وهذا الموقف الذي تتخذه حكومة جنوب افريقيا يبدي عزمها على مواصلة احتلالها الاستعماري غير الشرعي لإقليم ناميبيا ، ومدّ سياستها المقيتة القائمة على الفصل العنصري لتشمله ، وملاحقة زعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تعترف بها الجمعية العامة بوصفها الممثل الاصيل والوحيد للشعب الناميبي .

وإزاء هذا الموقف الذي يتخذه نظام بريتوريا ، من المنطقي أن نعلن ، ومعنا بلدان عدم الانحياز الاخرى ، عن شعورنا بالإحباط وأن نطالب مجلس الامن أن يتخذ إجراء ملموسا . لقد آن أوان أن تتخذ جنوب افريقيا أسلوبا بناء وأن تلتزم التزاما محددا ورسميا بالامتثال لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

إن إنهاء مأساة ناميبيا والاستئصال الشامل والنهائي لنظام الفصل العنصري الكريه أولويتان لا مفرّ منهما بالنسبة للمجتمع الدولي . وباتخاذ هذا المجلس للقرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، الذي يدعو الدول الاعضاء إلى اتخاذ تدابير طوعية ضد جنوب افريقيا ، فإنه قد حذر جنوب افريقيا بأنها إذا لم تتعاون فإن مجلس الامن سيضطر إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب الميثاق ، بما في ذلك تلك الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع بوصف ذلك وسيلة لممارسة ضغط إضافي لجعل جنوب افريقيا تنصاع لقرارات هذه الهيئة .

لقد أدانت الحكومة الارجنتينية مرارا وتكرارا في هذا المحفل احتلال ناميبيا غير الشرعي ، حيث توجد حكومة جنوب افريقيا في حالة استعمارية غير مقبولة ، وهذا أمر يتسم بمفارقة تاريخية لا مبرر لها على الإطلاق .

وتبعا لذلك نعتقد أن من المسؤولية الحتمية لمجلس الامن أن يضع حدا لسياسة جنوب افريقيا هذه وبرغم حكومتها على تغيير موقفها . فبدلا من الامتثال لقرارات الامم المتحدة بشأن هذه المسألة وبشأن سياسة الفصل العنصري ، تتحدى تلك الحكومة المجتمع الدولي بتصعيد التوتر في الجنوب الافريقي وتهديد السلام والامن الدوليين .

ويتعين على مجلس الامن ، استنادا الى مسؤوليته الاساسية المتمثلة في صيانة السلم والامن الدوليين ، أن يطالب بتنفيذ قراريه ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونعتقد انه يجب على المجلس ، في ضوء تعنت جنوب افريقيا ، أن يتخذ كل التدابير الضرورية ، بما فيها الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، لتحقيق تلك الغاية ، وهذا سيدلل على توفر الإرادة السياسية لضمان حصول ناميبيا على استقلالها . لذلك شارك وفد بلادي في تقديم مشروع قرار يقرر فيه المجلس تطبيق عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا . ونأمل من أعضاء المجلس الآخرين أن يتفهموا هدف هذه المبادرة وأن يؤيدوها .

ويحدو وفدي الامل في أن يتمكن مجلس الامن من المضي قدما صوب حل لمسألة ناميبيا يراعي آراء أغلبية أعضاء المجتمع الدولي . وهذا الحل يجب أن يكفل للشعب الناميبي الحق في تقرير المصير والاستقلال ، والاعتراف بالهوية الوطنية لهذا الشعب ، واحترام السلامة الإقليمية للبلد وممارسة الشعب لحقه الكامل في استغلال موارده الطبيعية . وعلى هذا المجلس ألا يدخر أي جهد الى أن يتم إرساء دعائم مجتمع عادل وديمقراطي قائم على مبدأ المساواة التامة في ناميبيا المستقلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الارجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد لاوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أهنئكم على توليكم المنصب الرفيع ، منصب رئيس مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . وإن وفدي ، وأنا شخصيا ، لعلى اقتناع بأنه ، بفضل خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعروفة ، فإن مداولات

مجلس الامن هي في أيد أمينة . وفي نفس الوقت أود أن أعرب للممثل الدائم للارجنتين ، السفير مارسيلو ديلبيتش ، تقدير وفدي الخالص للاسلوب الودي والفعال الذي ترأس به أعمال مجلس الامن خلال شهر آذار/مارس .

مطلوب من مجلس الامن مرة أخرى أن يتناول مسألة ناميبيا . ويشعر وفدي بالاسف لان هذا مازال ضروريا . فقبل أكثر من ثمانية أعوام أسهمت جمهورية المانيا الاتحادية ، عندما كانت عضوا في مجلس الامن ، في وضع واعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ودأبت منذ ذلك الحين على تأييد تنفيذ ذلك القرار . إن مجتمع الامم قد أجمع على أن هذا القرار يشكل الاساس الوحيد لان تحقق ناميبيا استقلالها المعترف به دوليا .

وفي ذلك الوقت أعربت جنوب افريقيا أيضا عن موافقتها على خطة التسوية تلك . وكما يوضح الامين العام في تقريره المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ، حُلت آخر مسألة معلقة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ عندما تم التوصل الى الاتفاق على نظام التمثيل النسبي للانتخابات المتوخى في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن ثم لم يبق هناك أي مبرر لعدم تنفيذ هذا القرار حتى الآن . وإن تنفيذه طال انتظاره . وحق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال يجب تحويله الى واقع دون مزيد من التأخير . وإن هذا الحق ، بمعزل عن كل القضايا الخارجية الاخرى ، يجب تحقيقه دون مضيعة للوقت ، وهو ما شدد عليه الامين العام في تقريره .

ومن غير المقبول أن تواصل جنوب افريقيا احتلال ناميبيا انتهاكا للقانون الدولي . وبالمثل من غير المقبول أن يستمر إهدار أرواح بشرية كثيرة في النضال من أجل تحرير ناميبيا .

وتدين الحكومة الاتحادية أيضا الغارات اللاشرعية التي تشنها القوات المسلحة لجنوب افريقيا ، منطلقة من ناميبيا ، على أراضي الدول المجاورة ولا سيما على أنغولا . إن الحكومة الاتحادية تحث جنوب افريقيا مرة أخرى على الإحجام عن هذه الاعمال التي تشكل خطرا إضافيا على استقرار المنطقة بأسرها .

إن موقف حكومة جمهورية المانيا الاتحادية كان على الدوام وسيبقى واضحا لا لبس فيه .

فموقفها تجاه مسألة ناميبيا أعربنا عنه المرة تلو الاخرى في شتى المناسبات في مجلس الامن أيضا . واسمحوا لي أن أكرر اليوم النقاط الاساسية البارزة .

طوال سنوات ، وخصوصا بعد انتخاب جمهورية المانيا الاتحادية عضوا في مجلس الامن في ١٩٧٦ ، طالبت بإلحاح بانتقال ناميبيا المبكر الى عهد الاستقلال الوطني . وبغية التعجيل بهذه العملية ساهمت جمهورية المانيا الاتحادية في إنشاء فريق الاتصال . وقد قدم هذا الفريق مساهمة حيوية في إعداد خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا وفي قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد استمعنا من ممثل سوابو الموقر أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مازال أساس أي جهود ترمي الى تحقيق استقلال ناميبيا . لكن هذا الاساس ما كان ليخرج الى الوجود لولا أنشطة فريق الاتصال . لذلك شعرنا ببعض الانزعاج والحزن عندما سمعنا ممثل سوابو الموقر يندد بانشطة أعضاء فريق الاتصال باعتبارها قد تمت بسوء نية وكمناورة بحتة للابقاء على الحالة كما هي . إننا نرفض رفضا قاطعا هذه الاتهامات المؤسفة غير الصحيحة .

ونظرا لمشاركة الحكومة الاتحادية في وضع خطة الامم المتحدة للتسوية فقد واصلت تأييد كل الجهود المبشرة بالخير والمتمشية مع خطة التسوية والهادفة الى تنفيذها بغية تحقيق استقلال ناميبيا . إن الحكومة الاتحادية ترفض بقوة كل المحاولات والجهود الرامية الى تشويه أو تعديل خطة الامم المتحدة للتسوية المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى وجه الخصوص لا تعترف الحكومة الاتحادية بالحكومة المؤقتة التي نصبتها جنوب افريقيا في ناميبيا . وكغيرنا ، أعلنّا هنا في مجلس الامن أننا نعتبر الحكومة المؤقتة لاغية وباطلة . وصدر إعلان باسمنا بنفس المعنى أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لناميبيا والمعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، عن الدولة العضو في الاتحاد الاوروبي التي كانت تترأسه آنئذ .

إن طلب المؤتمر المتعدد الاحزاب بأن يشارك في سلسلة جلسات مجلس الامن هذه يجب النظر اليه من هذا المنظور . ومن حيث المبدأ نرى أنه يجب إعطاء الفرصة لاي جهة قادرة على تزويد المجلس بالمعلومات ذات الصلة بالموضوع قيد النظر لتفعل ذلك . لكن

المادة ٢٩ تنطبـــق على الاشخـــاص لا على المنظمـــات . وعلاوة على ذلـــك يرتبـــط المؤتمر المتعدد الاحزاب ارتباطا وثيقا بالحكومة الانتقالية في ناميبيا التي تعتبـــر لاغية وباطلة . وبالتالي لم تتسن الاستجابة لهذا الطلب .

إن الحكومة الاتحادية تطالب بحل سلمي لمسألة ناميبيا . وهي ترفض استخـــدام القوة وانتهاكات حقوق الانسان بصرف النظر عن الجهة التي تصدر عنها .

أشار ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في بيانه إلى سياسة حكومتي بشكل خاص . ولقد ذكرت بالفعل موقفنا الواضح الثابت غير المتغير . وليس لدي ما اضيفه إلى ذلك . إن جمهورية المانيا الاتحادية تعترف بمسؤوليتها التاريخية ازاء ناميبيا . إلا أن أي تلميح يربط بين الاحداث التاريخية التعيسة المؤسفة والسياسة الحالية لحكومة بلادي لا يمكن اعتباره سوى أمر غير مجاز وليس له في واقع الامر ما يبرره .

لقد أبقت الحكومة الاتحادية على حوار مع منظمة سوابو وجميع القوى السياسية الاخرى في ناميبيا وعززته . والحكومة الاتحادية تطالب جميع الاطراف المعنية بالسعي إلى عملية توفيق متبادل لتحقيق استقلال ناميبيا حتى يتمكن الناميبيون من العيش في سلام معا .

في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، اتخذت جمهورية المانيا الاتحادية ، بوصفها عضوا في الاتحاد الاوروبي ، تدابير تقييدية ضد جنوب افريقيا ، بغية توجيه رسالة لا لبس فيها إلى حكومتها . والحكومة الاتحادية لا تعتبر ، مع هذا ، أن فرض القيود العامة على العلاقات الاقتصادية والتجارية وسيلة سليمة للتأثير على حكومة جنوب افريقيا حتى تسير في الاتجاه الصحيح . لهذا السبب لا تعتبر الحكومة الاتحادية فرض الجزاءات أمرا ملائما للاسراع بحصول ناميبيا على استقلالها . ومن هنا رأت الحكومة الاتحادية بحزم أنه ينبغي ألا تكون التدابير التي اتخذها الاتحاد الاوروبي يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ضارة بناميبيا . وترى الحكومة الاتحادية أن التدابير القسرية لن تعزز التطور السلمي المرغوب فيه ، ولن تؤدي إلا إلى زيادة المواجهة وتصلب المواقف بشأن مسألة ناميبيا .

ولأسباب تاريخية ، تجد جمهورية المانيا الاتحادية نفسها ملتزمة بشكل خاص بإيجاد تسوية لمسألة ناميبيا . ونحن نثني على الامين العام للامم المتحدة لجهوده ، ونشكره على تقريره المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ونقدر العمل الذي يقوم به ممثله الخاص ، ودول المواجهة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاعضاء الآخرون في فريق

الاتصال ؛ وسنواصل العمل معهم من أجل تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا . وفي اطار الاتحاد الاوروبي وعلى المستوى الثنائي ، سنواصل تأييدنا للدول الاعضاء في مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي وسنواصل دعم معهد الامم المتحدة لناميبيا بكل طاقتنا . ان خطة التسوية القائمة على القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هيأت جميع الظروف لناميبيا لتمضي في طريقها نحو الاستقلال طبقا لما نريده جميعا . ونحن نناشد حكومة جنوب افريقيا مرة اخرى أن تزيل تماما العقبات التي وضعتها في هذا الطريق ، وتفي بكلمتها ، وألا تعارض بعد الآن الارادة التي أعرب عنها مجتمع الامم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية المانيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد لي لوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تهاني الحارة لكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن هذا الشهر . وأنا واثق من أن حكمتكم ونبوغكم وخبرتكم الغنية في الدبلوماسية ستمكنكم بالتأكيد من قيادة هذا المجلس لتحقيق نتائج ناجحة لمهامه خلال شهر نيسان/ابريل . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديري لسلفكم ، سعادة السفير ديليبتش للمهارة البارزة التي أدار بها بنجاح عمل المجلس خلال شهر آذار/مارس .

حتى اليوم ، لا يزال شعب ناميبيا محروما من ممارسة حقه في تقرير المصير ، ولا تزال ناميبيا محرومة من استقلالها . وعلى سلطات جنوب افريقيا ان تتحمل المسؤولية عن ذلك تماما . فمنذ انشاء الامم المتحدة ، جعلت الجمعية العامة ومجلس الامن من استقلال ناميبيا بندا ذا أولوية على جدولي أعمالهما . وقد قبل المجتمع الدولي قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بوصفه أساس التسوية السلمية للمسألة الناميبية . والتنفيذ المبكر لخطة استقلال ناميبيا كما تضمنها ذلك القرار من التطلعات المشتركة والمطالب الملحة للشعب الناميبي وجميع البلدان المحبة للسلام وللعدالة في العالم . لقد بذل مجلس الامن والجمعية العامة للامم المتحدة جهودا مضنية لبلوغ هذه الغاية ، وأعربت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية

(سوابو) ودول المواجهة عن التعاون الايجابي . ومع هذا عملت سلطات جنوب افريقيا على الحيلولة دون التنفيذ وذلك بطرح العديد من الاعذار . وكما هو معروف للجميع فانه بنهاية عام ١٩٨٥ وبفضل جهود العديد من الاطراف ، سويت المسائل الهامة المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكان وينبغي تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا فورا . إلا أن سلطات جنوب افريقيا لا تزال تصر بطريقة تعسفية على ربط استقلال ناميبيا بانسحاب قوات كوبية من أنغولا ، الامر الذي يقف حائلا دون تسوية المسألة الناميبية حتى اليوم .

ان اصرار سلطات جنوب افريقيا على "الربط" يرمي إلى وضع عوائق أمام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكما هو واضح للجميع ، فإن تحقيق استقلال ناميبيا ، وتسوية مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا مسألتان مختلفتان تماما . والربط بين هاتين المسألتين غير المرتبطتين لن يؤدي إلا إلى جعل مسألة استقلال ناميبيا أكثر تعقيدا والى تأخير تسويتها . ان منظمة سوابو وحكومة أنغولا تعارضان بشدة هذا الموقف الذي تتخذه جنوب افريقيا والذي ليس له ما يبرره . كما أن مجلس الامن قد رفض هذا الموقف أيضا بشكل قاطع في قراراته وذلك من هذا المنطلق نفسه . لقد ذكر الامين العام بوضوح في تقريره الاخير الوارد في الوثيقة S/18676 أنه لا يعترف بصحة الربط كشرط مسبق كما لا يقبله كذريعة لتأخير استقلال ناميبيا أكثر من ذلك .

ان هدف اصرار سلطات جنوب افريقيا العنيد على هذا الربط تحديا لقرارات مجلس الامن والرأي العام العالمي هو كسب الوقت لتعزيز حكمها الاستعماري العنصري في ناميبيا . فمن ناحية ، زاد نظام بوتا جهوده ليستميل قوى موالية لجنوب افريقيا في ناميبيا محاولةً لتجاهل الامم المتحدة بتنفيذ التسوية الداخلية المزعومة . وبعد انهيار "مجلس الوزراء" و "مجلس الدولة" معا في وقت سابق ، أقام نظام بوتا في عام ١٩٨٥ حكومة مؤقتة قائمة على "مؤتمر متعدد الاحزاب" . وهو يتكلم مؤخرا عن وضع "مشروع دستور" .

ومن ناحية أخرى لا يزال نظام بوتا يكشف قمعه ضد كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال . انه لا يقتصر على ارسال عشرات الالوف من القوى لقمع مقاومة الشعب الناميبي فحسب وانما يدفع الناميبيين إلى مقاتلة الناميبيين باصدار تشريعات التجنيد . انه يجرم التجمعات الجماهيرية ، والمظاهرات وسائر الانشطة ؛ ويحتجز ويقتل الوطنيين الابطال أيضا ؛ ويحاول بشدة القضاء على قوات التحرير بقيادة منظمة سوابو أو اضعافها ، والقضاء على الحركة التحررية الوطنية للشعب الناميبي .

وفي الوقت نفسه لا يزال يشن غزوات مسلحة تباعا على بلدان مجاورة تدعم الكفاح العادل لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، ويقوم باستمرار بأعمال التخريب السياسي والابتزاز الاقتصادي ضدها . ان قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا تستخدم ناميبيا رأس جسر تشن منه في كثير من الاحيان الهجمات على أنغولا . ولا تزال تحتل جزءا من أراضي أنغولا في الجنوب وتتدخل في شؤونها الداخلية دون وازع .

وهذه الاعمال الاجرامية التي تقوم بها سلطات جنوب افريقيا تكفي لتوضيح انها ليست لديها أية نية لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وانها تنتوي اطالة احتلالها غير المشروع لناميبيا .

هذه الاعمال الإجرامية التي تقوم بها سلطات جنوب افريقيا أطالت وعمّقت معاناة الشعب الناميبي الواقع تحت الحكم الاستعماري العنصري وقوّضت السلم والامن في منطقة الجنوب الافريقي كلها وشكّلت تحديا خطيرا للمجتمع الدولي . لذلك يجب على مجلس الامن ، باعتباره الجهاز الرئيسي للامم المتحدة الذي تناط به مسؤولية المحافظة على المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، أن يتخذ التدابير العقابية الضرورية ضد جنوب افريقيا بموجب الاحكام ذات الصلة في الميثاق حتى يتغلب على هذا الشر ويحقق العدالة دفاعا عن المصالح الاساسية للصغار والضعفاء في مجتمع الامم .

إن المجتمع الدولي يشعر بالسخط إزاء الجرائم التي يرتكبها نظام بوتا في إصراره العنيد على اتباع سياسة الفصل العنصري الوحشية ، واستمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا وإشاعة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة . لقد طلب مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة والدورة الحادية والاربعون للجمعية العامة ، التي عقدت في العام الماضي ، من مجلس الامن أن يفرض جزاءات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا . وفي السنوات الاخيرة ، اتخذ عدد كبير من البلدان الغربية ، بدرجات متفاوتة ، تدابير جزائية ضد جنوب افريقيا . وكان ذلك تحركا نرحّب به . ومع ذلك يجب أن نسلم انه بسبب الافتقار إلى تدابير متضافرة وفعّالة كان الضغط على جنوب افريقيا غير كاف . لذلك يرى وفد الصين أنه يجب على مجلس الامن أن يعمل على نحو فوري على مطالبة المجتمع الدولي بزيادة التأييد المادي والمعنوي لشعب جنوب افريقيا وللشعب الناميبي ولدول خط المواجهة ، وأن يناشد جميع البلدان وبصفة خاصة الدول الغربية الرئيسية التي لديها تأثير كبير على جنوب افريقيا ، بفرض جزاءات فعّالة على جنوب افريقيا لإرغامها على أن تنفذ ، على نحو فوري ودون شروط ، قرارات الامم المتحدة بشأن الجنوب الافريقي .

إن حكومة الصين وشعبها ، جنبا إلى جنب مع البلدان والشعوب الافريقية ، يقدمان دائما التأييد النشط للشعب الناميبي في نضاله من أجل الاستقلال ولشعب جنوب

افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري كما يؤيدان النضال الذي تخوضه البلدان الاخرى في الجنوب الافريقي للمحافظة على سيادتها وعلى سلامتها الاقليمية ، وسيواصلان ، بكل ما لديهما من قدرات ، تقديم المساعدة لهذه الشعوب . ونحن على ثقة أنه بالتأييد القوي من جانب المجتمع الدولي سيتمكن شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا ، اللذان يدعم كل منهما الآخر ، من مواصلة النضال على مختلف أشكاله وسيقضيان لا محالة على الفصل العنصري ، ويحققان النصر النهائي بتحرير قارة افريقيا بالكامل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل يوغوسلافيا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أهنئكم ، سيدي ، بمناسبة توليكم مهام رئاسة مجلس الامن خلال شهر نيسان/ابريل . وإنني على ثقة أنه تحت قيادتكم المتفانية الحكيمة سيتمكن مجلس الامن من اتخاذ خطوات حاسمة تؤدي إلى تحقيق الحرية والاستقلال لناميبيا .

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم للارجنتين السفير مارسيلو ديلبيتش للاسلوب الماهر والمقتدر الذي أدار به عمل مجلس الامن خلال شهر آذار/مارس .

إن تحقيق استقلال ناميبيا ينبغي أن يكون المهمة والهدف الرئيسيين لمنظمتنا هذا العام . ومن المهم أن الوعي قد تزايد في السنتين الماضيتين ، حتى في البلدان التي لا تزال تحتفظ بعلاقات مع جنوب افريقيا ، بأن حل مشكلة ناميبيا والقضاء على مفهوم الفصل العنصري الوحشي أمران حتميان لتحقيق السلم ليس في الجنوب الافريقي فقط ولكن في العالم كله .

والواقع أن مسألة ناميبيا ليست مشكلة افريقية فقط ، بل انها أيضا مشكلة عالمية تتعلّق بالمبادئ الاساسية التي تقوم على أساسها العلاقات الدولية . إنها مسألة تتعلق بتقرير المصير والاستقلال وليست مسألة تنافس بين الكتل أو مسألة نضال

بشأن مناطق النفوذ . إن السيطرة الأجنبية والاحتلال في ناميبيا ، كما هو الحال في أي مكان آخر ، يمثلان تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين .

إن الموقف تجاه حصول الشعب الناميبي على الاستقلال على الفور يعتبر محكا حقيقيا للالتزام المعلن من جانب جميع الأعضاء في هذه المنظمة بالعمل على إعمال حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم .

إن موقف يوغوسلافيا بشأن مسألة ناميبيا معروف تماما . فانطلاقا من تأييدنا المبدئي لحق كل شعب وكل بلد في تقرير المصير والاستقلال والحرية ما انفكت يوغوسلافيا تؤيد مبدأ الحل السلمي لمسألة ناميبيا على أساس خطة الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، فإننا نعتقد أن الهدف من هذه الجلسات ليس تكرار ذكر مواقف كل بلد على حده في المناقشة ، ولكن تحديد الوسائل والسبل المؤدية إلى التنفيذ الفوري للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا ، وخاصة خطة الأمم المتحدة لناميبيا .

لقد حان الوقت أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ إجراء حاسم من أجل الوفاء بمسؤوليتها المباشرة إزاء ناميبيا . إن عملية حصول ناميبيا على الاستقلال ينبغي ألا تتأخر أكثر من ذلك . ويجب أن يضطلع مجلس الأمن بالدور الرئيسي في بدء هذه العملية وذلك بأن يضمن تنفيذ قراراته .

إن مشكلة ناميبيا من المسائل التي يتفق المجتمع الدولي كله على جميع العناصر التي تؤدي إلى التوصُّل إلى حل سلمي عادل لها . وبالاتفاق على نظام التمثيل النسبي في الانتخابات أمكن حسم آخر القضايا المعلَّقة المتصلة بخطة الأمم المتحدة لناميبيا . ولا تزال جميع البلدان - باستثناء النظام العنصري في افريقيا - تؤيد استقلال ناميبيا كما نصَّت عليه خطة الأمم المتحدة . ومع ذلك فإن التأييد الشفهي لخطة الأمم المتحدة لناميبيا ليس كافيا ، فنحن نحتاج إلى عزم ثابت على تنفيذ الخطة . وفي هذا الاتجاه ، نحتاج كخطوة أولى إلى جدول زمني دقيق لتنفيذ هذه الخطة .

إننا جميعا نعرف الاسباب التي حالت دون حل هذه المسألة . وقد اتضح ذلك تماما في تقرير الامين العام الذي يبين أن الربط بوصفه شرطا مسبقا يشكّل الآن العقبة الوحيدة أمام تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . وبالنسبة للذين يرغبون حقا في إيجاد حل مبكّر لمشكلة ناميبيا ، فإن ربط هذه المسألة بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا ، أمر غير مقبول على الإطلاق .

إن تقرير الامين العام يعتبر دليلا آخر على أن جنوب افريقيا لا تريد حل مشكلة ناميبيا . إن العنصريين في جنوب افريقيا يريدون استمرار الاحتلال الاستعماري والسيطرة على ناميبيا . ولتحقيق أهدافهم ، فإنهم يزيدون أعمال الإرهاب والاستغلال للشعب الناميبي ، ويكثفون سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري ويشنون أعمال العدوان والتخريب ضد الدول الافريقية المستقلة وبخاصة أنغولا بهدف زعزعة الاستقرار في المنطقة كلها .

هذا هو على وجه الدقة العنصر الثاني الذي يجب على مجلس الامن بموجب الميثاق أن يتخذ بشأنه موقفا حازما ضد جنوب افريقيا . ومع ذلك أكدت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، في مناسبات عديدة رغبتها في تحقيق حل سياسي واستعدادها للمشاركة في جميع المفاوضات وجهود الوساطة التي ترمي إلى تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . ولتحقيق هذا الهدف أعلنت سوابو استعدادها لتوقيع اتفاق على وقف النار مع جنوب افريقيا ، والالتزام به .

وهذا يشهد بوضوح تام على مصدر المشكلة ومن يعيق الجهود والمفاوضات لتنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا . لذا يتعين على مجلس الامن أن يتحرك بمزيد من الاصرار وان يزيد من الضغط على جنوب افريقيا كي تقبل التنفيذ غير المشروط لخطة الامم المتحدة لناميبيا بما يؤدي الى حل هذه المشكلة . إن ميثاق الامم المتحدة ينص على اتخاذ اجراءات سليمة ضد البلدان التي تتحدى ارادة المجتمع الدولي وارادة هذه الهيئة . وترى يوغوسلافيا ان فرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة هو الوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية لإرغام جنوب افريقيا على قبول قرارات مجلس الامن .

ومع ذلك ، فإن تلك البلدان التي تواصل الحفاظ على علاقات مع نظام بريتوريا وتتعاون معه لابد أنها ادركت الآن انه عن طريق العمل الدولي الصارم والموحد فقد يمكن حمل ذلك النظام على نبذ الفصل العنصري وإنهاء احتلاله لناميبيا . ويمثل قطع الروابط كافة وانهاء التعاون مع النظام العنصري إسهاما حيويا في تعزيز الضغط الدولي الشامل على جنوب افريقيا . كما انه سيوجه رسالة واضحة للنظام في بريتوريا مفادها ان المجتمع الدولي متحد ليس في اقواله فحسب بل ايضا في عزمه على تحقيق الحرية لناميبيا والقضاء على الفصل العنصري .

ويقع على عاتق الامين العام للامم المتحدة الذي نقدر جهوده التي بذلها حتى الآن تقديرا عاليا القيام بدور غاية في الاهمية في تنفيذ خطط الامم المتحدة لناميبيا . وتستأهل الجهود التي يقوم بها للوساطة كامل تأييد مجلس الامن وجميع أعضاء منظمتنا . ومن واجبنا جميعا أن ندعم أنشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا بل أن نشارك في أنشطة هذا المجلس الذي بادر طيلة عدد من السنوات بالعديد من الاعمال الرامية الى مساعدة شعب ناميبيا في كفاحه العادل لتحقيق الاستقلال .

ويوغوسلافيا من جانبها ستواصل تقديم كل دعم ممكن للعمل الدولي الرامي الى تحقيق هذا الهدف وستظل على استعداد للاسهام في انشاء فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال لضمان تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا .

وفي الختام ، أود أن اقتبس من النداء الخاص من أجل الاستقلال الفوري لناميبيا الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري ، زمبابوي ، في العام الماضي :

"ان أوان حصول ناميبيا على استقلالها قد آن من وقت طويل . وكل مزيد من التسويف فيه أمر غير اخلاقي . ولذا فنحن نناشد كل الرجال والنساء من ذوي النية الحسنة أن يعارضوا بشدة أي تأجيل ، لاي سبب وفي أي ظرف من الظروف لاستقلال ناميبيا" . (S/18392 ، ص ١٠١)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل يوغوسلافيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل السنغال الذي أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن اشكركم سيدي الرئيس وان اعرب من خلالكم لاعضاء المجلس عن عميق امتناني للسماح لي بالمشاركة في مداولاته بشأن واحدة من المسائل التي تمثل واحدا من اكبر شواغل المجتمع الدولي .

إن مستقبل هذا العالم لن يكون مشرقا كما أن دور الامم المتحدة لن يحظى بكامل التقدير مادام المجتمع الدولي لم يستأصل آخر بقايا الاستعمار ومادامت روح التسامح والحوار التي يجب ان تحكم التعاون لم تتغلب على سياسات الهيمنة والارهاب - وبإيجاز مادامت الشعوب لم تتصالح بعضها مع بعض ولم يتصالح الانسان مع نفسه فسيكون من الصعب للغاية تحقيق السلم .

وحالة ناميبيا ، مثل حالة الفصل العنصري التي ترتبط بها على نحو وثيق ، تمثل عن حق مثالا واضحا على محاولة ادامة تركة استعمارية ، عفى عليها الزمن اليوم ، ضد مسيرة التاريخ .

وهذا يدلل على دقة الواجبات الراهنة الملقاة على عاتقكم سيدي الرئيس .

وليس ثمة شك انكم خلال هذا الشهر وعلى الاخص أثناء هذه المناقشة ستستلهمون الالتزام المستمر الذي دلل عليه بلدكم بلغاريا دوما إزاء القضايا العادلة الى جانب الشعوب المكافحة من أجل كرامتها وحريتها واستقلالها . ونحن نتمنى لكم تمام النجاح دوما .

وكذا أود أن أشيد بممثل العالم الثالث الكفء السفير مارسللو ديليبتش الذي نعتز به نحن السنغاليون اعتزازا كبيرا لوجوده بين ظهرانينا لعدة سنوات . إنه يستحق إشادتنا وإعجابنا للوضوح والكفاءة والمقدرة التي قاد بها هذه الهيئة أثناء الشهر الماضي .

مرة أخرى تُطرح مسالة ناميبيا على جدول أعمال المجلس . ولن يلبث المنتقدون الذين تحركهم مشاعر غامضة في أغلب الاحيان ان يسارعوا الى اتهام من بادروا الى هذه المناقشة بإساءة استخدام واجبات المجلس الذي انعقد على غرار جمعية مصغرة لمناقشة بند لا تتضح عجالته وخطورته للوهلة الاولى . ونحن نشعر أن هذه التعليقات قد ابديت على أساس منطق سياسي خبيث ، ومن الواضح انها لا تسهم في حيوية أو فعالية الامم المتحدة التي ظلت تحاول منذ انشائها الاطاحة بواحد من اكثر المعاقل الاستعمارية انغلاقا وحصانة .

وفي حقيقة الامر أن مسالة ناميبيا منذ عام ١٩٤٦ ظلت على جدول أعمال الامم المتحدة وطيلة اربعين عاما باكملها لم تثر اية قضية مثل هذا الامل ، ولم تعبئ مثل هذه الجهود ، ولم تلق أية قضية العديد من الفرص الضائعة ولم تثر الكثير من الانفعالات والاحباط والاستنكار .

وسواء كان الامر يتعلق بنداءات الجمعية العامة المتكررة أو خطة مجلس الامن لتحقيق تسوية أو التحذيرات والنداءات التي وجهتها العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية - لا يحتاج الامر للاسهاب بشأنها هنا - فقد واصلت جنوب افريقيا بهدوء صم أذنيها وواصلت في عناد احتلالها لاراضي ناميبيا الذي أعلن عدم مشروعيته منذ أمد طويل حتى من جانب هذه الهيئة .

واذا كانت كل تلك الطاقة وكل تلك الجهود التي بذلت في هيئات دولية مختلفة تشهد على الاهتمام الواضح والقلق المستمر للمجتمع الدولي إزاء مصير ناميبيا فالفشل المتكرر والجمود الحالي يوضحان رغم ذلك الافتقار الى الارادة السياسية من جانب الدول لتضطلع بمهمة خاصة بالنسبة لناميبيا ويبرزان خلافاتنا فيما يتعلق بالموقف الذي يجب اتخاذه لحمل نظام جنوب افريقيا على سلك جادة الصواب . حقا بعد مرور ٣٠ عاما على صدور قرار الامم المتحدة بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وبعد ٨ سنوات من اعتماد المجلس بالإجماع لخطة التسوية من أجل ناميبيا من غير المقبول ان يواصل نظام بريتوريا تحدي سلطة المنظمة والارادة الجماعية لمجتمع الامم بإصراره في عناد على اعاقة حركة التحرير الشعبية ومواصلته على نحو غير مشروع لاحتلال واستغلال ناميبيا . ان التحدي كبير ، وبمرور كل يوم يتكشف لنا دليل اضافي على الاختيار المتعمد الذي ارتأته سلطات بريتوريا للوقوف بمعزل عن تطور المجتمع الدولي صوب اتساق وتضامن أكبر .

لذلك ، فان جنوب افريقيا ، تمشيا مع الاساليب التسويفية التي اصبحت متفننة بها ، تؤخر عن عمد حصول ناميبيا على الاستقلال ، اولا عن طريق استمرارها في وضع مسألة إنهاء الاستعمار هذه في اطار العلاقات بين الشرق والغرب التي هي مشكلة غريبة تماما عن هذا الاطار ، و ثانيا، فانها تحاول ان تربط استقلال ناميبيا بسحب القوات الكوبية من انغولا ،التي طلبت حكومة انغولا بصورة سيادية وقانونية كاملة ، من كوبا مساعدتها وفقا لاتفاق ثنائي ووفقا للقانون الدولي .

وكما هو معروف لدى الجميع فان الجمعية العامة للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز قد رفضت رفضا قاطعا اقحام اي عنصر خارجي في تنفيذ خطة الامم المتحدة .

ولقد اعلن هذا المجلس بصورة واضحة لا لبس فيها في قراريه ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ان استقلال ناميبيا لايمكن ان يكون مربوطا بتسوية مسائل لاصلة لها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

هل نحن بحاجة مرة اخرى إلى التذكير بأن مسألة ناميبيا في جوهرها واساسها هي مشكلة انهاء استعمار بحتة و لابد من تسويتها سلميا ارتكازا على روح اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤(د ـ ١٥) ؟

وعلى الرغم من ذلك ، فان نظام جنوب افريقيا لم يكتف بفرض شروط غير مقبولة كلية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويدرك تماما عدم جدوى جهوده لانشاء ما يسمى بحكومة مؤقتة لادارة الاقليم ، بل بلغ به الصلف حدا ذهب معه إلى استخدام اقليم ناميبيا كقاعدة يشنّ منها اعمالا عدوانية متكررة واعمال زعزعة الاستقرار ضد بلدان خط المواجهة منتهكا بذلك عن عمد سيادتها ووحدة اراضيها .

وبصورة مماثلة ، فان جنوب افريقيا بمخططاتها الرامية إلى ضم الاراضي تواصل بذل قصارى جهودها لادامة سيطرتها العنصرية والعسكرية على اقليم ناميبيا ومد نطاق نظام الفصل العنصري البغيض اليه ، عن طريق مجموعة من القوانين القمعية والقهرية ، من اجل خلق حالة متفجرة في ذلك الاقليم وهي حالة تشكّل ، دون شك ، تهديدا للسلم والامن الدوليين .

وهكذا فان نظام بريتوريا العنصري ينتهك ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وابسط مبادىء الاخلاقية الدولية والتعايش السلمي بين الشعوب والامم ويدوس عليها جميعها بالاقدام .

ان الجمعية العامة عندما انهت في عام ١٩٦٦ انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا قررت ان تأخذ على عاتقها المسؤولية المباشرة عن ادارة اقليم ناميبيا حتى ينال الاستقلال ؛ وبذلك فانها اضفت على هذه المسألة طابعا دوليا خاصا .

ومنذ اتخاذ ذلك القرار التاريخي - وهو قرار يعد تحولا تاريخيا في عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا - ما برح الشعب الناميبي ينتظر فرصته لتحقيق تطلعاته المشروعة وليتبوأ مكانه بين الدول الحرة والمستقلة .

ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا - وهو السلطة الشرعية المعنية بادارة اقليم ناميبيا ، والتي يتشرف بلدي ، السنغال ، بالاشتراك في عضويته - لم يفوّت أي فرصة اتيحت له لكي يسترعي الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى التنفيذ الفوري للخطة التفاوضية الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨)

ان الامين العام للامم المتحدة نفسه الذي اناط به هذا المجلس ولاية محددة لتنفيذ هذا القرار قد واجه في اتصالاته تعنت جنوب افريقيا التي تعتبر مسؤولة عن فشل المفاوضات الرامية إلى تنفيذ خطة الامم المتحدة .

وفي الحقيقة انه على الرغم من نداءات المجتمع الدولي المتكررة وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة ، وعلى الرغم من المرونة والاستعداد اللذين ابداهما قادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية للاشتراك في الحوار ، وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة التي اطلقها مجلس الامن لاتزال جنوب افريقيا ترفض بعناد التعاون من اجل تنفيذ خطة الامم المتحدة التفاوضية. وهكذا فانها لاتزال تحتل بصورة غير شرعية الاراضي الناميبية متحدية المنظمة العالمية التي انهت - وهذا من نافلة القول - انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا منذ ٢٠ عاما خلت .

اود مرة اخرى ان اكرر هنا ادانتنا القوية للغاية لاستمرار جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا واصرارها على مواصلة بسط سيطرتها العسكرية العنصرية على الاقليم عن طريق اقامة نظام بشع وغير انساني يتمثل في الفصل العنصري الذي يعتبر جريمة ضد الانسانية وعن طريق اكراه الشبان الناميبيين على الانخراط في قوات القهر والقمع في جنوب افريقيا .

ان بلدي لن يدخر جهدا للاشتراك في اي عمل من شأنه الاسراع بالتنفيذ غير المشروط ، ودون اي تحريف ، للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بغية تمكين الشعب الناميبي ، الذي ما فتىء يعاني الامرّين ، من ان يتمتع في النهاية بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

ان تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يتطلب المزيد من التصميم والمزيد من الارادة السياسية من جانب المجتمع الدولي بأسره ، وبصفة خاصة من جانب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، الذين اناط بهم الميثاق مسؤولية كبيرة عن صيانة السلم والامن الدوليين . ولابد للاعضاء الدائمين في مجلس الامن ان يكثفوا من ضغوطهم على نظام بريتوريا العنصري لحمله فورا ودون قيد او شرط على منح الاستقلال لناميبيا في اطار خطة الامم المتحدة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يعتبر بالنسبة للسنغال الاساس الوحيد للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

وفي هذا الصدد فان وفدي يرحب بالبيانات التي ادلى بها ممثلو جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وكندا التي ذكروا فيها انهم سيبذلون قصارى جهدهم من اجل تحقيق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لان تلك البلدان اسهمت في تحقيق اعتماده . ويشعر وفدي بالسعادة ازاء البيان الذي ادلى به ممثل الصين ، بوصفه عضوا دائما في مجلس الامن .

ان المجتمع الدولي اذ يواجه نظاما غاشما ما برح يدوس تحت الاقدام المبادئ الاساسية للحرية والكرامة الانسانية ، وهو نظام يزدري قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ويتنكر لسلطتهما ، لابد له ان يغتنم هذه الفرصة من اجل اتخاذ تدابير محددة لارغام سلطات بريتوريا على انهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

وفي هذا الصدد فان اعتماد وتطبيق جزاءات شاملة وملزمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة هو الرد السلمي الوحيد على عجرفة نظام بريتوريا العنصري المولع بالحروب .

ان جميع اعضاء المجتمع الدولي قد أيدوا - في المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي انعقد في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٥ ؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي انعقدت في العام الماضي ؛ ومؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز ، الذي انعقد في هراري العام الماضي ؛ ومؤتمر القمة الاخير لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي انعقد في الكويت في شهر كانون الثاني/يناير ؛ والاجتماع الاخير لرؤساء دول او حكومات منظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في تموز/يوليه ١٩٨٦ - تطبيق هذه الجزاءات .

لقد قيل الكثير عن مسألة الجزاءات ، فقد قال البعض ان فرض الجزاءات على جنوب افريقيا سيعود بالضرر على السود أكبر من الضرر الذي سيعود على البيض . ولتنضيد هذه الحجج ، فاننا لسنا بحاجة إلا الى أن نذكر بالبيان الذي أدلى به أمام الدورة الاربعين للجمعية العامة فخامة الرئيس عبده ضيوف بوصفه رئيس منظمة الوحدة الافريقية . فقد قال ، بعد أن قام برحلة زار خلالها دول خط المواجهة ، ان رؤساء هذه الدول وحركات تحرير الجنوب الافريقي يدركون بالاجماع أنه أيا كانت المعاناة التي تنجم عن الجزاءات الاقتصادية والالزامية الشاملة ، فانها تمثل السبيل الوحيد المؤدي الى انهاء الفصل العنصري والمركز الاستعماري لناميبيا .

ومن ثم ، على مجلس الامن الآن أن يلبي الارادة الجماعية لأعضاء مجتمع الامم لوضع حد للمعاناة التي تجل عن الوصف والتي يقاسي منها الشعب الناميبي وانهاء نهب ثرواته .

والسنغال ، من جانبها ، بالتعاون مع كل البلدان والشعوب التي تؤمن بالحرية والكرامة والقيم الانسانية وحقوق الانسان ، عاقدة العزم على أن تنخرط في هذا العمل الذي سوف يسمح لشعب ناميبيا الشهيد بأن يستعيد استقلاله وكرامته .

وفي ختام كلمتي ، أود بالنيابة عن صاحب الفخامة الرئيس عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال أن أجدد رسميا هنا تأييد بلدي لقادة (سوابو) وتضامنه معهم ، باعتبارهم الممثلين الحقيقيين للشعب الناميبي ، في نضالهم البطولي والمشروع ، وأن أتوجه بالتحية الى الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار لوقوفه دائما الى جانب الشعب الناميبي وتعاونه معه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل المكسيك . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والى الادلاء ببيانه .

السيد مويا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي اغتباط وفدي الخاص أن يراكم تترأسون أعمال مجلس الامن ، وترحب المكسيك بالاهمية الكبيرة التي تعلقها بلغاريا على جهود منظمتنا الرامية الى تحقيق السلم وعملها من أجل قضية تحقيق الاستقلال العاجل لناميبيا .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاهنئ السفير ديلبيتش ، ممثل الارجنتين ، للعمل الممتاز الذي قام به بوصفه رئيسا لمجلس الامن خلال شهر آذار/مارس المنصرم .

وبالمثل ، يشكر وفدي أعضاء المجلس للسماح له بالمشاركة في مناقشة مسالة ناميبيا ، وتعلق المكسيك أهمية حيوية على قضية الشعب الناميبي .

رغم انقضاء عشرين سنة منذ بدأنا تناول هذا البند ومنذ تولت الامم المتحدة المسؤولية المباشرة عن ناميبيا ، فان هذه المسالة التي لها جذورها والتي ترجع الى انشاء المنظمة لم نحقق حلا كاملا لها حتى الآن .

وقد بذلت جهود كثيرة لايجاد حل لمسالة ناميبيا ولتحقيق الاستقلال الفوري لذلك البلد . ورغم ذلك ، فان تلك الجهود لا يمكن أن تقارن بالمعاناة التي يقاسيها الشعب الناميبي في كفاحه من أجل الاستقلال .

لقد بذل مجلس الامم المتحدة لناميبيا جهودا تستحق الثناء من أجل دفع قضية شعب ناميبيا . وأن تأييدنا لمجلس ناميبيا كامل وسوف يتركز انتباهنا ، كما كان الحال في الماضي ، على بذل الجهود من أجل مساعدة ناميبيا على تحقيق استقلالها الفوري .

وعلاوة على ذلك ، فان الانشطة التي تضطلع بها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي ، تستحق احترام المجتمع الدولي وتأييده المستمر .

ومع ذلك ، هناك ما يدعونا الى التساؤل عن النتائج التي تحققت حتى الآن ، وما هو الشوط الذي قطعناه من أجل دفع قضية ناميبيا . وفي هذا السياق ، ان السجل التاريخي غير مرض ، ويتساءل الرأي العام العالمي ، وبحق ، عن عجز مجلس الامن عن

تحقيق اي اتفاق . ولكن مجلس الامن مع ذلك بالغ الاهيمة ، وهو يواجه مرة أخرى تحديا تاريخيا . وقد تقدمت المكسيك في مناسبات سابقة باقتراحات لا تهدف الى فرض جزاءات اقتصادية وسياسية على جنوب افريقيا فحسب ، ولكن أيضا الى فرض حظر على تصدير الاسلحة والنفط الى ذلك البلد . وقد قمنا مرارا وتكرارا بادانة نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا واستمرار عدم امتثال جنوب افريقيا لقرارات ومقررات صدرت في كل من مجلس الامن والجمعية العامة .

ويتعين علينا اليوم مرة أخرى أن نجتمع في مجلس الامن لنطالب بالوفاء الكامل بهذه المسؤولية . وفي الوقت الراهن ، ان التحرير غير المشروط للشعب الناميبي يحظى بأولوية من جانب منظمتنا ، التي تتعرض مصداقيتها للخطر دائما بسبب الموقف المتصلب والمتغطرس الذي تتخذه جنوب افريقيا .

وجنوب افريقيا هي مرة أخرى مركز اهتمام المجتمع الدولي بسبب الجرائم التي ترتكبها باستمرار داخل البلد وفي اقليم ناميبيا ؛ ولا يستطيع مجلس الامن مرة أخرى أن يتجاهل الصرخة العالمية من أجل اجراء تغيير حاسم وعاجل في الحالة التي تعاني منها ناميبيا وشعبها .

وان مجلس الامن في الماضي كان مشلولا وعاجزا عن اتخاذ قرار بشان مسالة ناميبيا بسبب لجوء بعض الاعضاء الدائمين عدة مرات الى استخدام حقهم في النقض . واذا قرر المجلس في تلك المناسبات فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ، فان شعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا ذاته كان يمكن أن يقتربا من انهاء الكفاح الطويل الذي تسبب في كل هذه المعاناة بالنسبة لهما .

وبالتالي فقد فقد مجلس الامن فرصة تاريخية ، واننا نتساءل الآن عما اذا كان سوف يفقد هذه الفرصة مرة أخرى . وتنطلق صيحات الرأي العام العالمي وتزداد قوة ، وكثير من البلدان التي كانت تتردد في الماضي في اتخاذ تشريعات وطنية صريحة تعرب الآن عن تاييدها لقضية لا يمكن أن تحجم أكثر من ذلك عن تاييدها .

وفي السنة الماضية انعقد في فيينا ، النمسا ، المؤتمر الدولي لتحقيق

الاستقلال الفوري لناميبيا ، وعقدت الجمعية العامة دورة استثنائية بشأن مسألة ناميبيا . وكلاهما أدان سياسات جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي ، وطالب بتعاون دولي أوثق من أجل منع ذلك البلد من الاستمرار في نظام الفصل العنصري البغيض وقمعه للشعب الناميبي .

ما انفكت المكسيك تدين أية ذريعة ترمي الى اضعاف كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال الفوري . وان التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرارات الامم المتحدة ، ولاسيما قرارا مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يشكل الاساس الوحيد والممكن للتحقيق السلمي لاستقلال ناميبيا .

وتؤكد المكسيك من جديد تأييدها الكامل لهذين القرارين وتعتبر أن تنفيذهما الفوري التزام حتمي على هذا المجلس ، الذي يتحمل مسؤولية خاصة عن صيانة السلم والامن الدوليين .

لذلك فإن حكومتي ترفض رفضا قاطعا ربط أو رهن تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا الواردة في القرارين المذكورين أعلاه بأي مسألة أخرى ، وبخاصة تلك المتعلقة بانسحاب القوات الكوبية من أراضي أنغولا .

وقد شاركت المكسيك أيضا في الرفض العالمي لسياسة "الارتباط البناء" مع جنوب افريقيا . ونحن نطالب بفرض جزاءات الزامية شاملة على ذلك البلد بموجب الفصل السابع من ميثاق هذه المنظمة ، حيث اننا نعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بناميبيا .

إن جنوب افريقيا ليست مشكلة عادية ، وبالتالي فمن المطلوب اتخاذ اجراءات استثنائية . ونحن مقتنعون بأن موقف (جنوب افريقيا) المتصلب يستند أساسا الى عجز مجلس الامن ، والدعم السياسي والاقتصادي - وحتى العسكري الذي تواصل بعض البلدان مدها به ، وفي هذا السياق نأسف أسفا عميقا لان بعض الدول دائمة العضوية في هذا المجلس تسيء استخدام حق النقض ، لان هذا هو ما حال حتى الآن دون فرض الجزاءات الالزامية الشاملة . وطالما أن تلك البلدان تعوق من فرض مثل هذه الجزاءات على جنوب افريقيا سيظل الفصل العنصري والاحتلال غير الشرعي لناميبيا مسؤولية الامم المتحدة بشكل عام وتلك البلدان بصفة خاصة .

واستقلال ناميبياي لا يمكن ولا ينبغي أن يبقى رهنا لاعتبارات جغرافية - سياسية دخيلة ، ولا ينبغي أن يكون مسرحا للمواجهة بين الشرق والغرب . والمكسيك على اقتناع راسخ بأن قضية إنهاء الاستعمار لا تحتمل أية شروط كانت .

إننا نسلم بأن فرض جزاءات انتقائية طوعية على نظام جنوب افريقيا يفصح عن قلق المجتمع الدولي ، ويبرز توافق الآراء لصالح القضية الناميبية . ومع ذلك فإن حكومتي مازالت ترى أن الجزاءات التي تفرض على ذلك النظام لابد أن تكون شاملة وإلزامية .

وعلاوة على ذلك فإن استغلال موارد ناميبيا البشرية والطبيعية لا يمكن أن يشكل عقبة لها ما يبررها أمام الاستقلال الفوري لهذا الاقليم . وكل الانشطة الاقتصادية التي تؤكد أن العكس هو الصحيح ينبغي أن تقابل بإدانة قاطعة من جانب المجتمع الدولي .

وحماية موارد ناميبيا الطبيعية هي أيضا مسؤولية أساسية تقع على عاتق الامم المتحدة التي تمثل ، من خلال مجلس ناميبيا ، السلطة القانونية القائمة بادارة الاقليم الى حين حصوله على الاستقلال . والمكسيك عضو نشط في مجلس ناميبيا . ونحن اليوم نجدد التزامنا بمصالح الشعب الناميبية الاساسية ، ونتعهد بمواصلة بذل جهودنا لتمكين المجلس من ممارسة ولايته كاملة .

إن الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الناميبي تحت قيادة ممثله الوحيد والاصيل ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، جدير بأن يحظى بتأييد منظمتنا (الإجماعي) والتضامن الفعال من كل بلد من بلداننا . وتعيد المكسيك هنا التأكيد على التزامها الثابت بقضية شعب ناميبيا .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المكسيك على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو اللواء يوسف غاربا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غاربا (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن اتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بأحرّ التهاني على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إن بلدكم بلغاريا ، شأنه شأن سائر البلدان الاشتراكية ، كان دائما في طليعة الكفاح ضد الفصل العنصري ، ولهذا فإن اللجنة الخاصة والبلدان الافريقية ستظل ممتنة لكم الى الابد . وإنه لمن دواعي سرورنا أن نراكم تترأسون شؤون المجلس في وقت تطرح فيه على هذه الهيئة الموقرة مأساة القرن العشرين الاولى . واندي واثق بأن حكمتكم وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستقودان المجلس الى اتخاذ قرار جريء وشجاع بشأن مأساة الجنوب الافريقي .

اسمحوا لي أيضا أن اشيد بسلفكم ، صديقي الحميم السفير فارسيلو ديلبيتش ممثل الارجنتين ، على الطريقة الودية - والجادة في الوقت ذاته ، التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال شهر آذار/مارس .

اليوم ، يجتمع مجلس الامن للمرة الثانية هذا العام للنظر في الحالة البالغة الخطورة السائدة في الجنوب الافريقي ، بعد أن اجتمع في شباط/فبراير في مرحلة حرجة من كفاح التحرير الدائر في جنوب افريقيا . وإذ يكشف شعب جنوب افريقيا المقهور كفاحه في سبيل الحرية والعدالة ، فإن النظام العنصري يواصل تصعيد لجوئه الى أساليبه العنيفة لخنق اي معارضة لسياساته وممارساته اللاإنسانية . ورغم الإدانة الواسعة النطاق لسياسة القمع الوحشي التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا داخل البلاد ، واحتلالها غير الشرعي لناميبيا ، والسياسة القائمة على العدوان وزعزعة الاستقرار التي تمارسها ضد البلدان الافريقية المجاورة ، فقد مُنع مجلس الامن مرة أخرى من اتخاذ الإجراء السليم والحاسم بشأن المسألة ، بسبب التصويت السلبي لاثنين من الاعضاء الدائمين في هذا المجلس .

وأمام مجلس الامن اليوم فرصة أخرى لإعادة النظر في التطورات الجارية في منطقة الجنوب الافريقي المستعلة والمعذبة ، لدى تناوله بند جدول الاعمال المطروح عليه . وهذا المجلس في اضطلاعه بالتزاماته ، مدعو الى اتخاذ اجراء فوري للوفاء بولايته ، وإعادة تأكيد مصداقيته ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بصيانة السلم والامن الدوليين في المنطقة .

في عام ١٩٤٨ دفع نظام بريتوريا بأن حل عصبة الامم كان يعني انتهاء ولايته على ناميبيا ، وأن جنوب افريقيا منذ ذلك الحين فصاعدا تكون محتلة لناميبيا من منطلق إرادتها الخاصة ، وعليه قام النظام العنصري باتخاذ سلسلة من التدابير لإدماج ناميبيا في جنوب افريقيا على أساس تدريجي . وقد ردت الجمعية العامة على تلك التطورات باتخاذها القرار ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، الذي أعلنت فيه إنهاء ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا . وبعد ذلك في عام ١٩٦٧ ، في

أعقاب قرار الامم المتحدة ، أُنشئ مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الشرعية لادارة الاقليم ، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د-ا-٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ .

وفي آذار/مارس ١٩٦٩ أعلن مجلس الامن أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي ، ودعا النظام العنصري الى سحب ادارته فورا من الاقليم ، وأيد الدعوة الى عزل جنوب افريقيا دبلوماسيا واقتصاديا على الصعيد الدولي كلما تصرفت باسم ناميبيا . وكان رد فعل جنوب افريقيا هو الازدراء التام لكل هذه التدابير .

واليوم ، وبعد مرور ٢٠ عاما ، مازال الوضع على حاله دون أي تغيير يذكر ، فيما عدا أن النظام العنصري يزيد من قمعه الإجرامي لشعب ناميبيا وعدوانه الوحشي على الدول الافريقية المستقلة المجاورة . ومن ثم فإن مجلس الامن يواجه مرة أخرى تحديا لم يسبق له مثيل ، لذلك فإنه مطالب بأن يستجيب على نحو فوري وبشكل مناسب يتسق ومسؤوليته الاساسية عن استعادة السلم والامن في الجنوب الافريقي ، وتمهيد الطريق لاستئصال الفصل العنصري استئصالا تاما ، وتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

وليس من قبيل المصادفة أن تُبقي الامم المتحدة على السياسات والممارسات العنصرية التي تتبعها جنوب افريقيا قيد نظرها المستمر . فالطابع المؤسسي واللاإنساني الفريد للفصل العنصري ادين وعن حق باعتباره انكارا تاما لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وانتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان ، وجريمة في حق الإنسانية .

ان الفصل العنصري فريد من نوعه لانه نظام من التمييز العنصري المؤسسي الذي يصاحبه ارهاب الدولة والذي تقوم في اطاره أقلية عنصرية تحتكر القوة الاقتصادية والسياسية بقمع واستغلال وحرمان الاغلبية الاصلية في جنوب افريقيا وناميبيا . ولا ينبغي أن نخدع أنفسنا : فجذر المشكلة الناميبية هو فلسفة وممارسة الفصل العنصري الذي أدانه مجلس الامن إدانة قاطعة . ولهذا لا بد أن يعالج أي حل حقيقي للمشكلة الناميبية المسألة الاساسية المتمثلة في الفصل العنصري .

لقد بذلت جهود عديدة في هذه القاعة لحسم مشكلة الجنوب الافريقي عن طريق الضغط والاقناع الاخلاقي . ان فشل الاقناع الاخلاقي في أربعة عقود من عمل الامم المتحدة يرغمنا على المطالبة بفرض الجزاءات التي اتخذتها الجمعية العامة بل ومجلس الامن على نحو منفصل من حيث المبدأ ، والتي تنفذها بعض الدول الاعضاء عمليا . وعلاوة على ذلك ، نلاحظ بحزن عميق تردد بعض الدول الاعضاء في حسم مشكلة الفصل العنصري عن طريق فرض الجزاءات الالزامية الشاملة . إن آراء هذه الحكومات تتلخص في أن الجزاءات لا تحقق هدفها وانها ستلحق الضرر بالاغلبية السوداء وبالبلدان المجاورة في الجنوب الافريقي . بل قرأنا أن الجزاءات التي فرضها الكونغرس الامريكي لا تحقق هدفها . وبعد ذلك ، وفي تعديل جديد للحجة المناهضة لفرض الجزاءات ، يقال لنا أنها عندما تفرض قد يستخدم عضو قوي معين في هذا المجلس حقه في النقض ضد رفعها عندما تحقق الغرض منها . وبالتالي ، وبغية اجهاض هذا العمل المفترض ، لم يمكن اتخاذ القرار الذي يدعو الى فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا في الاجتماع الاخير الذي عقده مجلس الامن بشأن الحالة في جنوب افريقيا . وهذه الحجة واهية جدا .

يؤلمني أن أشير الى أعمال الاعضاء الرئيسيين في منظمتنا الذين يستمرون في تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا انتهاكا لقرار مجلس الامن لعام ١٩٧٧ الذي فرض حظرا على تصدير السلاح الى جنوب افريقيا . ووفقا للتقرير الصادر مؤخرا عن وزارة الخارجية الامريكية والمقدم الى الكونغرس ، روي بأن اسرائيل وفرنسا وايطاليا وجمهورية المانيا الاتحادية وغيرها إما أنها تصدر الاسلحة أو تتغاضى عن تصدير

الاسلحة الى النظام العنصري في جنوب افريقيا . وقبل شهرين اتضح أن شركة تمتلكها المانيا الغربية قد باعت مشاريع صناعة الغواصات للحكومة العنصرية في جنوب افريقيا بموافقة ضمنية من حكومة جمهورية المانيا الاتحادية . وقد أدلى مدير الحملة العالمية بشهادة أمام اللجنة التي أنشئت بموجب قرار مجلس الامن ٤٣١ (١٩٧٧) ، بشأن هذه المسألة ، وقد تقدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالعديد من الطلبات الى حكومة المانيا الغربية تحثها فيها على فرض العقوبة على الشركة المعنية . ولكن الحكومة بدلا من أن تضطلع بمسؤوليتها في معاملة هذه الشركة بصرامة ، قررت أن تنظر في المسألة باعتبارها مجرد مسألة ادارية . وعلاوة على ذلك ، في انتهاك واضح للجزاءات التي فرضها الكونغرس الامريكي ، تتعاون الشركة الوطنية للخطوط الجوية الالمانية ، لوفتهانزا ، بنشاط مع سلطات جنوب افريقيا لاحباط الحظر المفروض على رحلات خطوط جنوب افريقيا الجوية الى الولايات المتحدة . إننا نعرف الآن أن الخطوط الجوية التابعة لجنوب افريقيا قد زادت عدد رحلاتها الى فرانكفورت في نفس الوقت الذي زادت فيه لوفتهانزا رحلاتها الى الولايات المتحدة . ومعنى هذا واضح تماما .

ومما يبعث على الحزن أيضا بنفس القدر هو دور ادارة الولايات المتحدة التي ما تزال ، بتأييدها لربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ، توفر دعما أدبيا لنظام بريتوريا العنصري في احتلاله غير الشرعي لناميبيا وفي عدوانه الصارخ على جمهورية أنغولا . علينا ألا ننسى أن غزو جنوب افريقيا لأنغولا في خريف عام ١٩٧٥ ، في سعيها الى تولي العميل الخائن سافمبي والمتمردين التابعين للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) للسلطة في لواندا هو الذي دفع حكومة أنغولا لأن تطلب المساعدة من الدول التي تعتبرها دولا صديقة . وما من أحد يمكن أن يرى تهديدا للمصالح الامريكية في ناميبيا بما يبرر اقحام مسألة دخيلة أبطأت تحقيق حرية ناميبيا طوال كل هذه السنوات . ان النتائج النهائي للمماطلة في تحقيق حرية ناميبيا ولمعارضته من جانب بعض الدول يتمثل في دعم سياسة العدوان والعنصرية التي تنتهجها جنوب افريقيا . واذ يزيد النظام العنصري جرأة ذلك الدعم الضمني الذي تقدمه له الدول الغربية ، فانه ، تحديا لقراري مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨)

لم يفرض حكومة عميلة فحسب بل انه أيضا يوسع حاليا تلك المؤسسة الزائفة إعدادا "لاعلان الاستقلال" من جانب واحد ، بغية حرمان الشعب الناميبي من الاستقلال الوطني الحقيقي وتقرير المصير .

وفي مواجهة الحالة المستمرة في التدهور السائدة في جنوب افريقيا وناميبيا والناجمة عن سياسة وممارسات الفصل العنصري ، والاهمال المتعنت من جانب النظام العنصري للالتزام بالقانون الدولي وأعماله القائمة على العدوان وزعزعة الاستقرار ضد البلدان المستقلة المجاورة ، لا يسع المرء الا أن يدعو جميع الدول الى الاحجام عن أي تعاون مع جنوب افريقيا يكون من شأنه أن يشجعها على الاستمرار في هذا المسار الخطير . واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تدعو مجلس الامن مرة أخرى الى أن يفرض على الفور جزاءات الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وتناشد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وهما العضوان الدائمان في هذا المجلس ، أن تعيدا النظر في موقفهما في ضوء الحالة الخطيرة السائدة في الجنوب الافريقي ، وما تراكم من أدلة على مدى الاعوام العشرين الماضية ، وهي أدلة توضح بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الجزاءات تعد أكثر الوسائل السلمية فعالية لإجبار جنوب افريقيا على إنهاء الفصل العنصري وكذلك احتلالها غير الشرعي لناميبيا .

تود اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بشعبي جنوب افريقيا وناميبيا بقيادة حركاتهما التحررية ، وهي المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا والمنظمة الشعبة لافريقيا الجنوبية الغربية ، لكفاحهما الباسل ضد قمع وقهر نظام الفصل العنصري ، وتؤكد من جديد على دعمها لهذا الكفاح من أجل تقرير المصير والتحرر ، وعلى حقهما في استعمال جميع الوسائل المتاحة لهما ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، تحقيقا لتطلعاتهما

النبيلة . ان دعوة حركات التحرر في جنوب افريقيا وناميبيا الى انشاء مجتمعين موحدين ديمقراطيين لا عرقيين في جنوب افريقيا وناميبيا ، يتمتع فيهما كل الناس بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل الاثني بحقوق متساوية ، تمثل دليلا آخر على الاهداف العالمية والسامية لكفاحها .

لقد وصلنا الى منعطف تاريخي خطير ، وهو منعطف يمثل تحديا وفرصة : تحديا متمثلا في القتال من أجل الحرية ، وجعل العدالة تسود الجنوب الافريقي ، وفرصة لمنع حدوث كارثة عرقية وبناء التناسق العرقي . فلا يجب أن يقال أننا قد سمحنا لمصالحنا الواهية والقصيرة النظر بأن تؤخرنا عن مواجهة هذا التحدي وعن اغتنام هذه الفرصة . فلنقرر هنا بالاجماع فرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام بريتوريا المنبوذ . ولنعقد العزم على الالتزام بالعقوبات ولنتعهد جميعا باحترام التزامنا بالقضاء السلمي والسريع على الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلدي .

المتكلم التالي هو ممثل السودان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد عابدون (السودان) : السيد الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي ، في بداية حديثي هذا ، أن أنقل لسيادتكم تهاني وفد بلادي لكم بمناسبة تقلدكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وانني على يقين تام من أن سيادتكم ، ونسبة للمهارات الدبلوماسية التي تتصفون بها ، لقادرون على إدارة هذه الجلسات بكل حنكة ودراية . كما لا يفوتني أيضا أن أعبّر عن تقديري الخاص لزميلكم مندوب الارجنتين الذي ترأس هذا المجلس خلال الشهر الماضي ، والقدرات الثرة التي أبرزتها فترة رئاسته .

مرة أخرى يعاود مجلسكم الموقر الاجتماع لمعالجة مسألة اقليم ناميبيا ، بعد سلسلة من الاجتماعات شهدتها نفس هذه القاعة خلال العقدين الماضيين . وهي قضية تتمثل بكل وضوح في مطلب الاستقلال وحق تقرير المصير لشعب ظل يناضل ويكافح حكما استعماريا عنصريا لسنوات طويلة ، رغم القرارات الصادرة من مختلف المحافل والمنظمات الدولية والاقليمية .

ان عدالة هذه القضية تتركز في حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره مثل سائر الشعوب الاخرى التي كانت تحت رحمة الحكم الاجنبي ، حتى يتمكن من حكم نفسه بنفسه ، وانشاء كيانه السياسي المستقل وفق ما تعترف به كل الاعراف والمواثيق الدولية وما نادت وتنادي به كل الشعوب المحبة للحرية والعدالة والمساواة . ولذلك فإن وفد بلادي لا يجد منطقا لاي جهة كانت لتقف ضد هذه الحقوق المشروعة إلا اذا كانت هذه الجهات لا تعطي اعتبارا لقيم العالم الحر المتحضر وأخلاقياته القائمة على العدل والمساواة وإرادة الاغلبية .

بينما نجد المجتمع الدولي قاطبة يقر بهذه الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا المكافح ويعترف بحقه في الاستقلال الفوري والعاجل ، وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢١٤٥ (د - ٢١) الصادر في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، وقرار مجلس الامن الدولي ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ومختلف القرارات الاخرى الصادرة من المجتمع الدولي ، إلا أننا نجد ان حكومة بريتوريا العنصرية ما زالت سادرة في تجاهلها للمنظمة الدولية وقراراتها . كما انها ما زالت تماطل وتمانع بحجج ليس لها أساس إلا ما هو واه وضعيف وغير حقيقي .

إن حكومة بريتوريا ما زالت تمارس سياستها المعروفة بالفصل العنصري "الابارتايد" ضد المواطنين الافارقة وغيرهم داخل إقليم ناميبيا وذلك في مجال التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي .

كما أنها ما زالت صادرة في انتهاك حقوق الانسان عن طريق الاعتقال والاغتيالات لكل القيادات السياسية والوطنية في الاقليم ، فضلا عن حرمان كافة المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . وفي تجاهلها لقرارات المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية نجد أن هذه الدولة العنصرية تعمل بجد على خلق ظروف عدم الاستقرار السياسي وتهديد الامن والسلم الدوليين عن طريق عدوانها المتكرر على دول المجابهة الافريقية المستقلة بهدف زعزعة أمنها وتخريب خطط التنمية فيها وتحطيم اقتصادياتها .

إن استمرار حكومة بريتوريا في تجاهل الارادة السياسية للمجتمع الدولي واستمرار احتلالها اقليم ناميبيا وعدم اعترافها بحقه في تقرير المصير وممارسة سياساتها المرفوضة تماما من الرأي العام العالمي ما كان له أن يتم لولا الدعم والمساندة المعنوية والمادية التي تتدفق عليها من قبل بعض الدول الاعضاء في المنظمة الدولية .

إن هذا الدعم وتلك المساعدات شملا مجالات مختلفة للتعاون العسكري والامني وفي المسائل الاقتصادية والتجارية وغيرها . وإن وفد بلادي يأسف لهذا التعاون الجاري بين حكومة بريتوريا وبعض الدول الغربية ، خاصة تلك التي علمتنا ، عبر تاريخها السياسي ، مبادئ سيادة الشعوب على أراضيها ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وعلمتنا احترام حكم الاغلبية وضرورة أن يعيش الانسان في ظل سلام عالمي دائم وفعال .

اننا نعتبر هذا الدعم وهذه المساعدات بمثابة الشريان الرئيسي والسبب الاول الذي استطاعت حكومة جنوب افريقيا عن طريقه الصمود أمام الإرادة الدولية المطالبة بالاستقلال الفوري والعاجل لناميبيا . وهو لذلك يشكل العقبة الاساسية التي تحول دون رؤية هذا الاقليم متمتعا بحقه الشرعي في تقرير مصيره .

ان الاحصائيات المتوفرة في هذا المجال تؤكد أن أربع دول كبرى في العالم الغربي تشكل صادراتها الى جنوب افريقيا نحو ٤٢ في المائة ، بينما وارداتها منها بلغت نحو ٣٥ في المائة ، علما بأن جملة ما تكونه التجارة الخارجية للدولة العنصرية من دخلها القومي يبلغ أكثر من ٦٠ في المائة . والاخطر من هذا كله ما تأكد مؤخرا ، وباعتراف دولة اسرائيل ، من الحجم المخيف للتعاون الوثيق بين تلك الدولة وحكومة الاقلية البيضاء في المجال العسكري والهادف أساسا الى قمع الشعوب الافريقية داخل جنوب افريقيا وفي ناميبيا وفي الدول الافريقية المجاورة .

ان وفد بلادي ، من ناحية أخرى ، ينظر بكل التقدير الى ذلك التحرك الذي بدأ بوادره تظهر بين شعوب العالم الغربي والادراك العام بحقوق شعب ناميبيا وحقه في الانعتاق من سيطرة بريتوريا العنصرية . ولذلك فإن السودان يشيد ، من هذا المنبر ، بقرار الشعب الامريكي ممثلا في الكونغرس الامريكي والقاضي بفرض عقوبات جزئية رغم محدوديته والثغرات الواضحة فيه . كما اننا ننظر بكل التقدير للظواهر الايجابية الجديدة التي تمثلت في توجه ومضمون تقرير اللجنة الاستشارية الى السيد وزير الخارجية الامريكي ، وتقرير الخارجية الامريكية الى الكونغرس حول التعاون العسكري مع جنوب افريقيا من قبل بعض الدول .

لكل هذا فإن وفد بلادي يرى ان مسؤولية خاصة تقع على هذا المجلس الموقر لتبني اتجاه جديد أكثر ايجابية ضد حكومة بريتوريا العنصرية حتى يتم ارغامها على الرضوخ للإرادة الدولية وتنفيذ قراري الجمعية العامة وهذا المجلس الآنفي الذكر والصادرين في ١٩٦٦ و ١٩٧٨ ، وذلك عن طريق فرض العقوبات الالزامية الواردة في نص الفصل السابع من الميثاق .

إننا حينما ننادي بفرض العقوبات الاقتصادية الإلزامية من قبل كافة الدول الاعضاء وخاصة الدول التي تتمتع الدولة العنصرية في جنوب افريقيا بعونها ومساندتها ، نرى أن كل الحجج الواهية التي تتمسك بها هذه الدول ليس لها من الواقع شيء ، فمثلا : إن الدعوة الى عدم فرض العقوبات الاقتصادية على بريتوريا رحمة

بالمواطنين ليس له أساس ، لأن معاناة هؤلاء المواطنين ظلت تلازمهم منذ بداية هذا الاحتلال العنصري عليهم وكبتهم دون حقوقهم المشروعة . كما أن دول المنطقة في الأساس تعاني عدم الاستقرار الذي تخلقه هذه الدولة المتجبرة ؛ ثانيا ، إن الدعوة التي تقول بأن فرض العقوبات يؤخر من الحل السلمي ويزيد من دورات العنف والإرهاب ما هي إلا حيلة للتسويف والمماطلة . حيث أن السبب الأساسي في العنف هو الاضطهاد العنصري للشعب الناميبي ، وإن انتهاءه ينهي العنف ويوسع المجال للسلم الدائم .

ثالثا ، ان المماطلة في إعطاء حق تقرير المصير لشعب ناميبيا لسبب وجود القوات الكوبية في أنغولا حجة لا نقبلها . ذلك لأنه لا علاقة بين الموضوعين . فالأول يُعنى بمنح الاستقلال لشعب ناميبيا والثاني يُعنى بوجود قوات أجنبية في بلد آخر مستقل تمام الاستقلال وكامل السيادة . إن هذه القوات الكوبية موجودة في أنغولا بإرادة ورغبة حكومة مستقلة وقد ذهبت الى هناك بعد الاحتلال العنصري لناميبيا بسنوات عدة مما يجعل مثل هذه الحجج وكأنها ابتزاز من دولة بريتوريا للدول الغربية وللتلويح بالصراع الدولي ضد المعسكر الشرقي وانتشار الشيوعية ، وذلك بعد أن فشلت تلك الدولة العنصرية في تبيان أي منطق مقبول لبقائها على أرض ناميبيا .

ختاما ، فإن وفد بلادي يرى أن المجتمع الدولي قد اتخذ من القرارات الداعية الى الاستقلال الفوري لناميبيا ما يزيد عن الحد ـ وان استقلال شعب ناميبيا المقهور أصبح مرتبطا ارتباطا مباشرا بقوة الارادة الدولية وقدرتها على فرض الجزاءات الالزامية على حكومة بريتوريا العنصرية وإجبارها على احترام الرأي العام العالمي والتوجهات الحضارية لانسان القرن العشرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

المتكلم التالي هو ممثل باكستان ، وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن شكري لكم ، سيدي الرئيس ، ولسائر أعضاء مجلس الامن لإتاحة هذه الفرصة لي لالقاء بيان أمام المجلس وللاشتراك في المداولة المتعلقة بمسألة ناميبيا التي لا تزال تثير القلق العميق لدى المجتمع الدولي . واسمحوا لي أيضا أن أعرب لكم عن التهاني بمناسبة توليكم رئاسة المجلس عن شهر نيسان/ابريل . ونحن واثقون من أن مجلس الامن سوف يستفيد عند مداولته بشأن هذه المسألة الهامة بالتوجيه الحكيم والقيادة الماهرة تحت رئاستكم .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق للاسلوب الممتاز الذي ترأس به السفير مارسيلو ديلبيتش ، الممثل الدائم للأرجنتين ، شؤون المجلس في الشهر الماضي وللنجاح الذي قاد به مداولاته .

شارك وفد بلادي في مناقشة مماثلة منذ عامين ، إلا أنه يشعر بالأسى وهو يذكر أن مجلس الأمن لم يكن بوسعه في ذلك الوقت أن يتخذ موقفا مشتركا ، وأن فرصة أخرى لاتخاذ اجراء فعال قد ضاعت . وخلال هذين العامين شهدنا تدهورا تدريجيا في الحالة في ناميبيا ، كما هو الحال في الواقع في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، حيث لا يزال الشعب الأسود المقهور يعاني من الاهانة التي يفرضها حكم بريتوريا العنصري والعبء الثقيل الذي يمثله نيره الاستعماري . إن إنكار جنوب افريقيا العنيد لحقوق الانسان في ناميبيا وانتهاكها الصارخ للحقوق المشروعة للشعب الناميبي يجريان جنبا الى جنب مع سياساتها العدوانية الرامية الى زعزعة استقرار دول المواجهة المجاورة ، التي تؤدي الى تفاقم حدة التوتر والصراع وتزيد من تأخير التوصل الى تسوية تفاوضية .

ذكر الأمين العام بالتفصيل في تقريره الأخير المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ (S/18767) الاجراءات التي اتخذها لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا . واجراءات الأمين العام تحظى بتأييدنا القوي . إن اصرار جنوب افريقيا على ربط مسألة التسوية التفاوضية في ناميبيا بمسائل غريبة ذريعة أخرى لتأخير نيل ناميبيا للاستقلال . ويجدر بنا أن نذكر بيان الأمين العام أمام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، عندما ذكر بوضوح أن على جنوب افريقيا أن تجبر على الاعتراف بأن التطلعات المشروعة والعادلة لشعب الاقليم لا يمكن أن تتجاهل دون أن يضر ذلك بشكل خطير بمصالح جنوب افريقيا طويلة الأجل - وبطبيعة الحال - بالسلم والاستقرار في المنطقة بأسرها .

ان تأخير تسوية مسألة ناميبيا لا تسببه طبيعة المشكلة ذاتها . وإنما تسببه المحاولات التي يبذلها نظام جنوب افريقيا لاقحام اعتبارات شرقية - غربية على المسألة . إن النظام العنصري إذ يتحدى رغبات المجتمع الدولي - كما أُعرب عن ذلك مرارا في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة - يصر على انكاره حق تقرير المصير

لشعب ناميبيا . وبريتوريا ، التي لا تحرك ضميرها النتائج المروعة المترتبة على سياساتها القمعية غير الانسانية القائمة على الفصل العنصري داخل البلاد ، تسعى الى فرض هذه السياسات نفسها - دون خجل - في ناميبيا ، غير مدركة للعقاب الذي ستوقعه بها لعنة التاريخ .

منذ ٢١ عاما قامت الامم المتحدة - وهي تعبر تعبيرا قويا عن إرادة المجتمع الدولي - بإنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا واضطلعت بمسؤولية مباشرة على الاقليم . وفي العام التالي أنشأت مجلس ناميبيا بوصفه السلطة الادارية الشرعية وسط آمال بأن يلقى المجلس تعاون جميع الأطراف المتحاورة للدخول في حوار هادف يؤدي الى ممارسة الشعب الناميبي لحق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الذي طال انتظاره إلا أن التطورات التي وقعت منذ ذلك الوقت بددت تلك الآمال . فقد حاولت جنوب افريقيا وهي تتمسك بذريعة أو بأخرى أن تبقي قبضتها على ناميبيا عن طريق اتخاذ تدابير قمعية وحشية مثل فرض قانون الطوارئ ، وحظر التجول من الغروب الى الشروق ، والوجود الارهابي لمائة ألف فرد من قوات جنوب افريقيا . يضاف الى هذا التهديد الذي تمثله حكومة مؤقتة تنصبها بالقوة جنوب افريقيا ، على استعداد لاعلان الاستقلال من جانب واحد . وهناك محاولات جارية لادماج خليج والفيس الهام في جنوب افريقيا مما يعد انتهاكا صارخا لوحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية .

يتعرض السكان داخل ناميبيا لامتهان لا يمكن التسامح بشأنه . وأعمال التعذيب والقتل والارهاب منتشرة ، إلا أن روح الشعب في ناميبيا لا تزال ثابتة كما أن ارادته في الحرية لم تتزعزع . ومما يضاف الى رصيد الشعب الناميبي والمنظمة التي تمثله ، وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) انهما رغم المعاناة والاعتداءات التي يتعرضان لها فإنهما انتهزا بصبر وشجاعة وجد كل فرصة للوصول الى تسوية سلمية تفاوضية .

وفي أعقاب الاتفاق الذي توصل اليه بشأن النظام الانتخابي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، سويت جميع المسائل الكبرى المتعلقة بخطة الامم المتحدة . وفي شباط/فبراير من العام الماضي دعا الرئيس سام نجوما أمين عام الامم المتحدة الى أن

يبادر بإجراء اتصالات بجنوب افريقيا للضغط عليها من أجل وقف إطلاق للنار والتنفيذ الشامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون مزيد من التأخير . وكان رد جنوب افريقيا على ذلك هو إثارة المسألة المنقطعة الصلة الخاصة بالوجود الكوبي في أنغولا ، وهي المسألة التي رفضها الأمين العام رفضا قاطعا ، وقال الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ ما يلي :

"فالربط كشرط مسبق ، وهو الأمر الذي يرجع الى عام ١٩٨٢ ، يشكل الآن العقبة الوحيدة أمام تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا . وأنا لا أعترف بصحة الربط كشرط مسبق ، كما لا يمكنني أن أقبله كعذر لتأخير استقلال ناميبيا لأي فترة بعد ذلك" . (S/18767 ، الفقرة ٣٢)

نحن لا نجتمع هنا لنقنع بمناقشة مسألة نوقشت من قبل مرات لا حصر لها ، كما أننا لا نجتمع لمجرد الاحساس بالرضا من تبادل وجهات النظر بشأن مشكلة تبودلت بشأنها آراء كثيرة من قبل . إننا نجتمع هنا لنضمن أن يفي مجلس الأمن بمسؤوليته الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين ، ولنحول دون مزيد من تدهور الحالة . إذ يتوقع من مجلس الأمن أن يتخذ أية تدابير ضرورية لإجبار جنوب افريقيا على الانصياع لرغبات المجتمع الدولي .

ينعقد مجلس الامن للنظر في مسألة ناميبيا ، استجابة لطلب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة عشرة وللنداء السابق الذي وجهه مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز المنعقد في هراري والذي يحث الامم المتحدة على تصحيح الوضع غير المقبول الذي لا يمكن السكوت عنه والذي لا يزال قائما في ناميبيا . ويستطيع مجلس الامن ان يحقق هذه الغاية باعتماد مشروع القرار المعروض عليه الذي يطالب في جوهره بالاحترام الكامل للمبادئ والمفاهيم الواردة في ميثاق الامم المتحدة والالتزام باحكام واعلانات وقرارات منظمتنا بما في ذلك تلك التي أصدرها مجلس الامن ذاته عند تناول مسألة ناميبيا .

ويدعو مشروع القرار مجلس الامن ان يفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ؛ ويطلب الى جميع الدول ان تساعد بفاعلية في تنفيذ مشروع القرار هذا وقرارات مجلس الامن الاخرى المتعلقة بناميبيا ، وذلك وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق ؛ ويطلب كذلك الى الوكالات المتخصصة أن تضمن التنفيذ الفعال لاحكام مشروع القرار الحالي وجميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة الاخرى بشأن ناميبيا .

ويحدونا الامل انه عند التصويت على مشروع القرار في الوثيقة S/18785 المعروض على المجلس الآن ، لن يسترشد أعضاء المجلس إلا بالتزامهم بقضية تحقيق الحرية لشعب ناميبيا ، وانهم سيعتمدون مشروع القرار بالاجماع .

ما انفكت باكستان تؤيد تطبيق جزاءات الزامية شاملة من أجل ضمان التغيير السلمي في الجنوب الافريقي ، كما اقترحت وضع تاريخ نهائي لاستقلال ناميبيا . إن باكستان تحيي الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا وتلتزم على نحو دائم بالتأييد الذي لا يحيد لحق هذا الشعب في تقرير المصير . وإن الشجاعة والحكمة والصبر التي قاد بها الرئيس سام نغوما نضال الشعب الناميبي تستحق اعجابنا وتقديرنا .

ويسعدنا بصفة خاصة ان يكون بيننا الآن السيد شيو بن غوريراب أمين الشؤون الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الذي كان بيانه أمام

المجلس بنّاء ، ويرجو وفد بلادي منه ان ينقل الى شعب ناميبيا والى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد ، التاييد الثابت الذي لا يكل لحكومة وشعب باكستان في نضالهما العادل من أجل تحقيق المصير والاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الهند . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد داسغوبتا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد بدأتم عملكم رئيسا لمجلس الامن بقضية لم يقلل طول أو تواتر مناقشتها في المجلس من أهميتها أو من آلامها . إن صفاتكم الشخصية المتميزة وخبراتكم الدبلوماسية العميقة معروفة لنا جميعا . ونحن نتطلع اليكم لقيادة جهود هذا المجلس في تناول المشكلة المطروحة عليه . وأود أن أعرب عن شكري الشخصي لكم لإتاحة الفرصة لي للتكلم في هذا المساء .

أسمحوا لي أيضا أن اشيد بسعادة السفير ديلبيتش ممثل الارجنتين على قيادته للمجلس في الشهر الماضي .

أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لامينا العام على التقرير الذي قدمه في الوثيقة S/18767 المؤرخة في ٣١ آذار/مارس . لقد شاركنا الامين العام في الاسلوب الهادف والمتعمق الذي حاول به ان يجعل من الممكن تنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) من خلال المناقشات مع الاطراف المعنية . واننا نشاطره الاسف لان اقتراحات جنوب افريقيا فيما يتعلق بناميبيا تعارض قرارات مجلس الامن ذات الصلة ولان ما يشكل الآن العقبة الوحيدة أمام تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا هو مسالة منفصلة يمكن ان تتناولها الجهات المعنية بالامر مباشرة بالتصرف في حدود اختصاصها السيادي .

أود أيضا ان اشير الى العمل الجدير بالذكر الذي يقوم به مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي سيحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لانشائه باعتباره السلطة

القانونية التي تقوم بادارة الاقليم حتى يحصل على الاستقلال . وتحت رئاسة صديقي وزميلي السفير زوزي ممثل زامبيا ، بذل المجلس وأمانته أقصى جهد لايقاظ الضمير الدولي ولتمكين الشعب الناميبي من الحصول على حقه في الحرية والاستقلال بكرامة وشرف .

لقد انشئت الامم المتحدة على أساس التصميم على انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ولكن العدوان والوحشية والصراع مستمرة في ناميبيا ، وتستخدم أرضها المحتلة كقاعدة للحرب في الداخل وفي الخارج . فهل يمكن لمجلس الامن ان يقف موقفا سلبيا ؟

لقد انشئت الامم المتحدة على أساس الاصرار على ان تؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره ، ولكن المجتمع الذي يقوم على أساس اللون يسمح له بالاستمرار في ناميبيا وتقدم الوعود الزائفة لشعب مقهور من أجل إدامة بقاءه قيد الاسر . فهل يمكن لمجلس الامن ان يقف موقفا سلبيا ؟

لقد انشئت الامم المتحدة على أساس العزم على تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها المحافظة على العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي . ولكن دولة عضوا في هذه الهيئة لا تزال تدمر أسس الكرامة الانسانية وتهزأ بها وكان من المتوقع ان تتمسك بها وان تصونها بموجب التزامها بالميثاق . فهل يمكن لهذا المجلس ان يقف موقفا سلبيا ؟

لقد انشئت الامم المتحدة على أساس التصميم على دفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح . وعندما تقوم أمة باستنزاف موارد بلد آخر وتدمير اقتصاده وافقار شعبه ومستقبله ، وإلحاق العجز بقيمة الحياة الوطنية ، هل يمكن لهذا المجلس أن يقف موقفا سلبيا ؟

كان يمكن ان نرى كل هذا بوضوح منذ فترة طويلة . ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ قال الفيلد مارشال سمتس أمام اللجنة الرابعة للجمعية العامة ما يلي :

"إن ادماج افريقيا الجنوبية الغربية في اتحاد جنوب افريقيا يمثل أساسا اعترافا رسميا بوحدة قائمة بالفعل . وان رغبات السكان الاوروبيين تم

الإعراب عنها من خلال القنوات الديمقراطية العادية . وتم التحقق من رغبات السكان المحليين بطريقة ديمقراطية أيضا ولكنها تختلف في شكلها ، وتولي اعتبارا خاصا لمنظماتهم القبلية وتقاليدهم" .

وكان يمكن لسمتس ان يقول هذا القول المغرور ويمضي ولكن تحداه وفد شعب كان قد قطع علاقاته التجارية مع جنوب افريقيا وكان قد أسس لتوه حكومة وطنية استعدادا لحصوله على الاستقلال . لقد استمرت الهند ترى ان العزل الكامل للنظام العنصري في جنوب افريقيا هو وحده الذي يبين إرادة المجتمع الدولي . والجزاءات الالزامية الشاملة هي السبيل الى فرض هذه العزلة . ويحدونا الامل في ان يتخذ مجلس الامن في هذه الجلسة اجراء كافيا في شكل قرار فعال .

لقد انقضى ستة عشر شهرا منذ نوقشت مسألة ناميبيا هنا لآخر مرة . وفي تلك المناسبة لم نتمكن من اتخاذ قرار . وقبل ذلك بخمسة أشهر اتخذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) . اسمحوا لي ان أذكر بالفقرة ١٣ من منطوق ذلك القرار ، التي صيغت بعد مناقشة مستفيضة بين أعضاء المجلس ، وكانت الهند من بينهم ، وجاءت هذه الفقرة متسقة مع روح توافق الآراء التي كان أعضاء دول عدم الانحياز في المجلس يأملون في ان توضح رأينا لبريتوريا . لقد حذر مجلس الامن بشدة جنوب افريقيا من ان عدم تعاونها تعاونا تاما مع مجلس الامن والامين العام من أجل تنفيذ القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) سيضطر المجلس الى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير الصحيحة بموجب ميثاق الامم المتحدة بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق . وطالب القرار ٦٥٥ (١٩٨٥) النظام العنصري في جنوب افريقيا بأن يلغي على الفور اجراءه الانفرادي غير المشروع بإقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، ولكن جنوب افريقيا لم تفعل ذلك . لقد أوكل مجلس الامن الى نفسه ان يجتمع للنظر في اتخاذ التدابير التي حذر جنوب افريقيا انه سينظر في اتخاذها . إن هذه الجلسة لم تأت قبل موعدها بيوم واحد . ويبقى بعد ذلك النظر في سلامة الثقة التي اعتقدنا ان القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) يمثلها على نحو جماعي .

وفي ١ نيسان/ابريل أنشأت الحكومة المؤقتة المزعومة نظام مخابراتها الوطني الخاص بها . وأعلن النظام العميل بالفعل عن مخططاته لانشاء وزارات للتعاون الدولي والتنمية ووزارة للامن . ولم تنف القرارات الدولية وحدها شرعية هذه الحكومة المؤقتة بل فعل ذلك شعب ناميبيا نفسه أيضا . ومنذ عام أصدرت مجموعة من الاحزاب السياسية والزعماء الدينيين ومنظمات عامة أخرى في المنطقة إعلان "أي غامز" الرافض لما يسمى بالحكومة الانتقالية بوصفها غير منتخبة ولا تتمتع بأية ولاية ولا يبقيها في السلطة سوى محض القوة الغاشمة للمحتلين في ناميبيا . وتتضح الفوضى داخل الحكومة المزعومة ذاتها من تهديد أعضاء الحزب الوطني داخلها برفع دعوى ضدها اذا ما جرى تنفيذ أي خطط لإنهاء الفصل العنصري في المدارس في ناميبيا في العام الحالي .

وحتى باستمرار تخبط النظام العميل في وندهوك ترد الاخبار بأن جنوب افريقيا قد قررت في وقت سابق من هذا العام اقامة مجلس للخدمة الاقليمية في خليج والفيس داخل منطقة الكاب . ومن المتوقع أن يبدأ عمله في تموز/يوليه . ولا تزال مخططات بريتوريا لتجزئة ناميبيا مستمرة .

ولا توضح التقارير وحشية النظام المحتل في ناميبيا فحسب بل انها تشهد على تجاهله المتعنت والمطلق للحياة الانسانية . وقد أوضح صوت النساء الناميبيات على نحو محدد أن النساء الناميبيات السودوات في من الحمل يحقن بمادة معينة لمنع الحمل أثبتت التقارير الطبية أنها تسبب أورام الكبد والمخ لدى الاطفال . وقد أوضحت الدراسات اكتشاف ان هذا العقار يسبب السرطان في حالات عديدة . كما أشار صوت المرأة الناميبية الى أن هذا العقار لا يُقدَّم في المرافق الصحية المنفصلة للنساء البيضاوات . وقد وُصف هذا بأنه حرب صامتة للقتل واعاقة نمو السكان الافارقة وباختصار تام ابادة جماعية .

كما شهدنا تقارير في الصحافة الناميبية نفسها عن مبيد الجراد المحظور الذي تستخدمه جنوب افريقيا في ناميبيا مع القيام برش أربعة أطنان منه فوق مركز رئيسي لانتاج اللحوم مما ألحق التلوث بالمنتجات .

وقد اتضحت معاناة شعب ناميبيا في العديد من الوثائق والكثير من الشواهد . فمنذ بضعة أشهر أعلنت لجنة الآباء الناميبيين في رسالة مفتوحة الى وزير العدل المزعوم :

"اننا نعتبر أعمال الشرطة والمحرضين انكارا للحقوق الاساسية للناميبيين . وطيلة السنوات المائة الماضية لم يتغير أسلوب الحياة بالنسبة للناميبيين قيد انملة" .

اسمحوا لي أن أوضح هذا بتحليل لم يأت من منظمة ناميبية بل صدر عن صحيفة في جنوب افريقيا نفسها هي صحيفة "فاينانشيال ميل" :

"ان الحياة اليومية لمعظم الناميبيين السود لا تزال تمثل كفاحا من أجل البقاء . وقد أوضحت دراسة استقصائية أخيرة أن مستوى البطالة يفوق نسبة ٥٠ في المائة من قوة العمل في المناطق الحضرية ، مع وجود ٦٠ في المائة ممن يعملون يكسبون ما دون خط الفقر بكثير .

"والمدارس مكتظة للغاية كما أن هناك افتقارا بالغا الى الخدمات الاسكانية . والخدمات الطبية غير كافية كما أن ما يزيد على نصف السكان قد شردتهم الحرب في الشمال حيث تعطلت الحياة الاجتماعية العادية بسبب حظر التجول المفروض من الغسق الى الفجر .

"وقد عانت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التي انشأتها جنوب افريقيا في حزيران/يونيه ١٩٨٥ من الافتقار الواضح الى الشرعية السياسية منذ انشائها . والاحزاب الستة التي تشكل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لم تتمكن من الاتفاق على أية سياسة يمكن أن تحل الأزمات المضاعفة التي تؤثر على هذا البلد" .

ليس الامر أن هذه الحقائق أصبحت واضحة بشكل مفاجئ ، ذلك لانها كانت مطروحة أمام المجتمع الدولي منذ انشاء هذه المنظمة الدولية ولكن لم تكن لدينا الشجاعة على الاعتراف بها . فقد سعينا طويلا الى الاستعاضة عن العمل الموحد المتضافر

بالكياسة الدبلوماسية الهادئة . والتاكيدات الخاصة لا تمثل أي تعويض عن التراخي العام . وثمة قصة مخيفة عن مؤسسة للاعمال التجارية واصلت تصدير اشارات المرور الى جنوب افريقيا على افتراض أنها كانت تقوم بارسال اشارات الى نظام بريتوريا . دعونا لا نسمح بوضع مجلس الامن في موقف مشابه من العجز وعدم الكفاءة والتردد .

ونادرا ما جرى الاعراب عن مثل هذا القلق دون أية نتيجة . وثمة حديث عن الاعداد لاستقلال أمة يماثل تاريخها وثقافتها واصرارها تاريخ وثقافة واصرار العديد من الامم المتحررة اليوم التي تنعم بحريتها في حكمة ونضوج دون منة بوقت للاعداد يجري اقراره من الخارج . وقد أعلنت سوابو أن الامبريالية هي العفن الذي ينخر في قلب المشكلة . ان شعب ناميبيا بقيادة ممثله الحقيقي الوحيد سيقتلع ذلك العفن بدمائه اذا لزم الامر . وبوسع هذا المجلس أن يفعل ذلك باقراره لجذاذة واحدة من الورق .

لقد تذكرت رئيسة الوزراء انديرا غاندي كيف أنها حين عودتها الى الهند من انجلترا عام ١٩٤١ انحرفت سفينتها الى ديربان . وفي الاسبوع الذي قضته هناك أدلى الجنرال سمتس بملاحظته المعبرة الوحيدة ومفادها ان جواز مرور الشخص هو لون بشرته . وما أبديناه من تهاون إزاء سمتس وخلفائه قد منح جنوب افريقيا جواز سفر آخر : جواز مرور لاقتراف العدوان ، وللاحتلال ، وللنهب ، وجواز مرور لهذه المؤسسة حيث تتكشف الهوة بين القول والعمل وبين الحقيقة والنوايا . وقد اتفق هذا المجلس في الرأي في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولا يمكن تصور أنه يعارض مبادئه .

وقد أبلغنا أميننا العام مرة تلو الاخرى أن كل قضية تتعلق بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هي في الموضع الصحيح . فهل سيتنصل هذا المجلس الآن من مسؤوليته عن عدم السماح للقضايا غير ذات الصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بتعطيل تنفيذه وعن ضمان ألا يسمح للاطراف التي جاهرت باعلان التزامها بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بالتحايل عليه من أجل مصالحها الخاصة ، وعن ضمان أن يتكلم المجتمع الدولي باللغة التي يفهمها الخارج على القانون في القرن العشرين ؟

ان نوايا الخارج على القانون واضحة : فهي لا تحتاج الى قراءة ما بين السطور لان السطور نفسها شريرة وتكتسي لون العجرفة والكراهية التي اعتادها شعب جنوب افريقيا وناميبيا لوقت طويل ولكن يتعين على هذا المجلس أن يصر على مواجهتها مباشرة . ومن الواضح ان جنوب افريقيا تعد دميتها في ناميبيا للمناورة من أجل اعلان الاستقلال من جانب واحد . وسيكون هذا إعلانا خاويا من المشروعية والتأييد الشعبي ، إعلانا تمت صياغته تحت الرعاية المباشرة لبريتوريا ، وإعلانا للاستقلال من جانب واحد مع اعتراض الضمير العالمي والامم المتحدة التي هي مستودع هذا الضمير .

وقد أكد ممثلا انغولا وسوابو في بيانيهما أمام هذا المجلس استعدادهما لاجراء مفاوضات مباشرة مع بريتوريا . لماذا لا يُقبل هذا العرض ؟ أذلك لان بريتوريا ليس لديها ما تقوله يتحمل المناقشة المفصلة والتمحيص ؟ أم لان بريتوريا قد تعلمت من التاريخ أن النظام الذي يمكن الاستغناء عنه محليا يمكن أن يبقى اذا ما ثبت أنه ضروري لبعض الاطراف في الخارج ؟

وفي خطاب أمين الشؤون الخارجية لسوابو سُمع صوت ناميبيا على نحو بليغ . انه صوت يجب أن نعيره اهتماما لاننا نحن كما يذكّرنا الميثاق قد "اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار ، وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والامن الدولي" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الهند على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت أعتزم رفع الجلسة الآن وبموافقة أعضاء المجلس ستعقد الجلسة القادمة لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الاعمال غدا الاربعاء ، ٨ نيسان/ابريل ١٩٨٧ في الساعة ١٠/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠